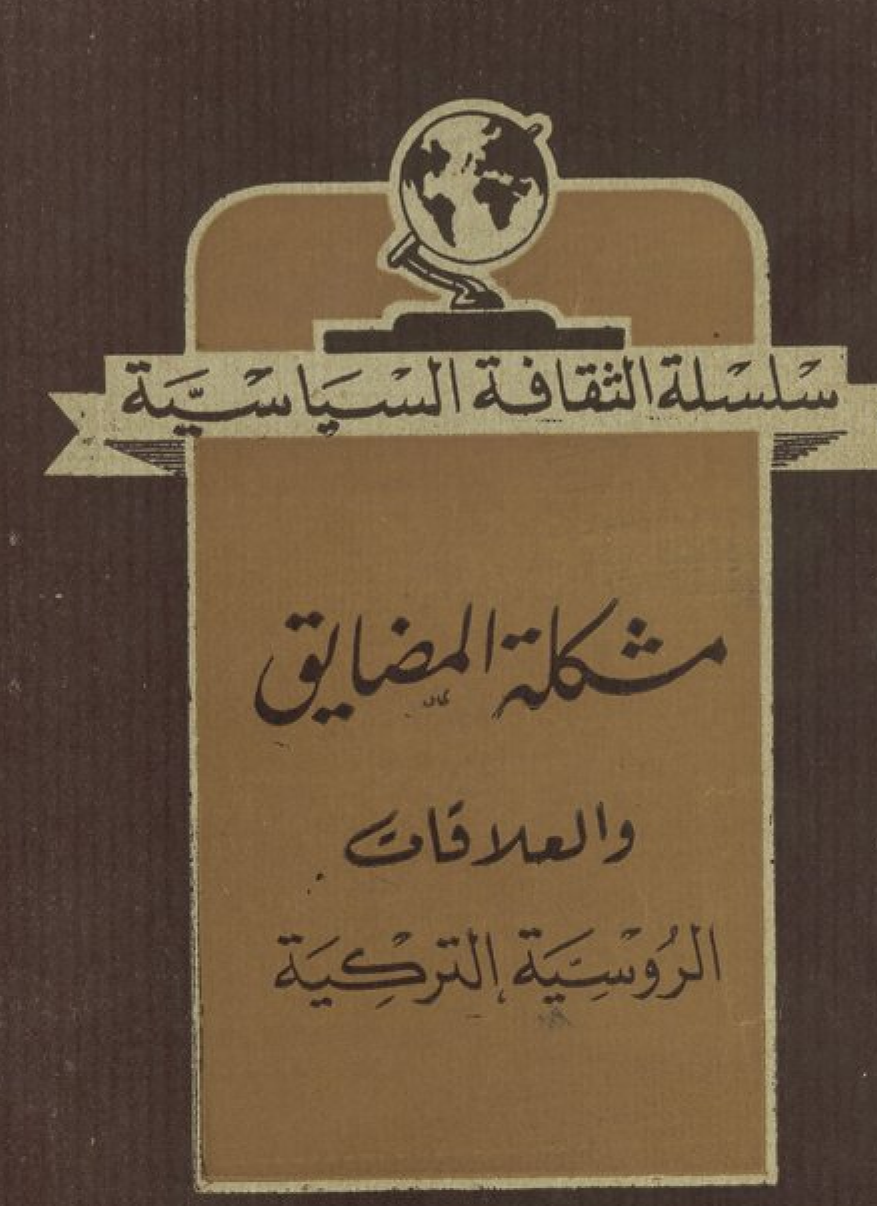
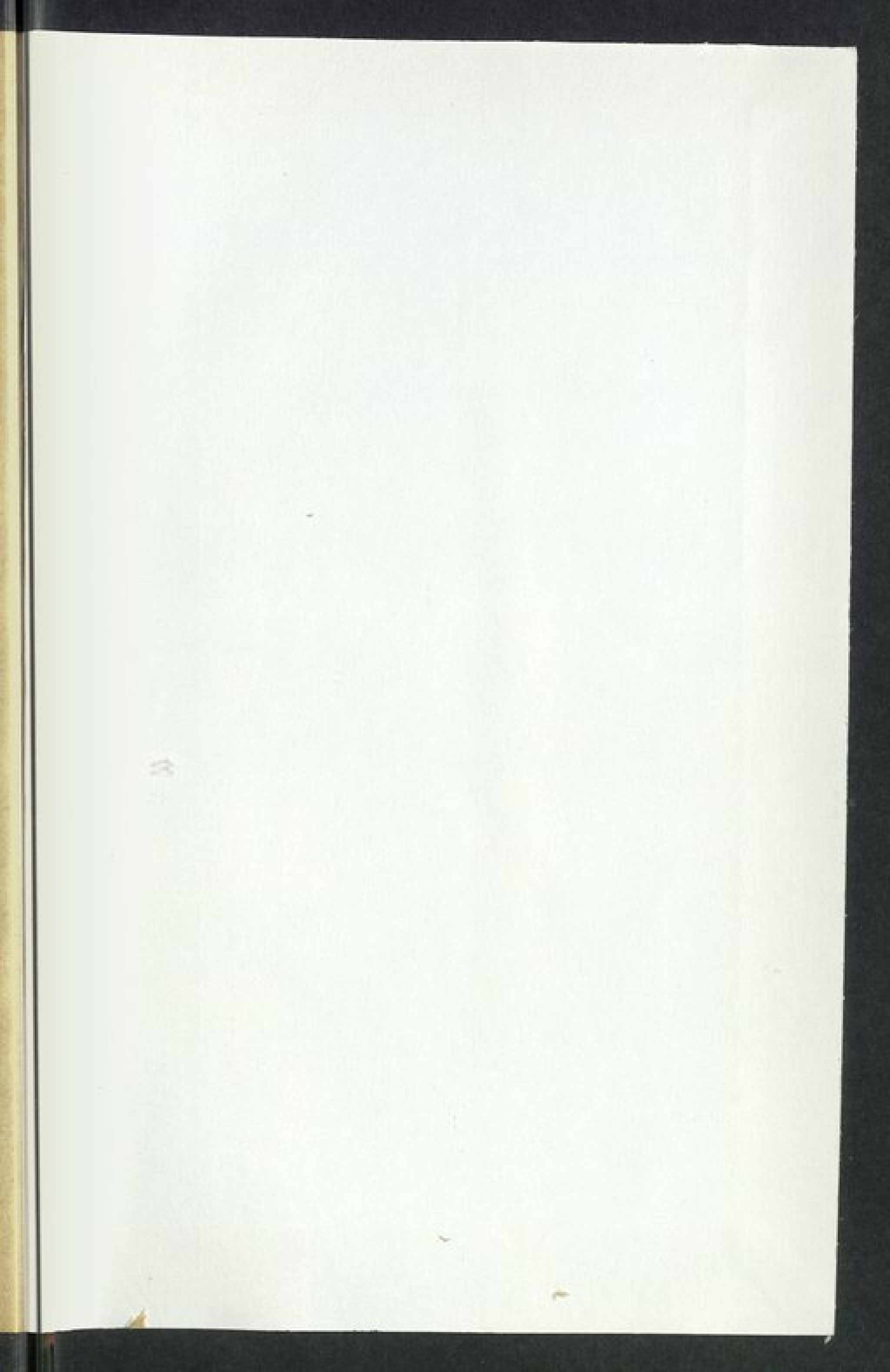


منشورات دار المكشوف



سلسلة الثقافة السياسية

٤

مشكلة المضايق

والعلاقات الروسية التركية

بقلم

لويس الحاج

منشورات دار المكشوف

سلسلة الثقافة السياسية

تصدر منها تباعاً الحلقات التالية :

النصارى في الشرق (صدرت)
الوحدة العربية (صدرت)
الاسلام حيال الدول العظمى (صدرت)
مشكلة المضايق والعلاقات الروسية التركية (صدرت)
الاستعمار في ديار الاسلام
تركيا في القرن العشرين
الانكليز في بلاد العرب
الاحزاب السياسية في الولايات المتحدة
عقدة ايران امس واليوم
القوى السياسية في العالم

الطبعة الاولى ، بيروت – لبنان ، ١٥ اذار ١٩٤٧

نابوليون وروسيا

« لا يتمالك الانسان من الارتعاش كلما تصور هذه الكتلة الجبارة (بقصد روسيا) التي تستحيل مهاجمتها من الوراء ولا تمكن مباغتتها من احد جوانبها ، هذه الكتلة الضخمة التي تغرقك بفيضانها ان هي انتصرت او تستدرجك بانكفائها نحو مناطق الجليد الى احضان الوحشية بل احضان الموت ، ان هي منيت بالهزيمة . وفي الحالين يمكنها العودة الى الميدان بسهولة تحير العقول .

« يخيل لك انك امام افعى الاسطورة ذات الرؤوس السبعة لا يمكن القضاء عليها الا بقبضها بكلتا الذراعين وضغطها ضغطاً شديداً متواصلاً حتى تزهق انفاسها . ولكن من اين لنا بطل له قدرة هرقل؟ يتوقف مصير اوروبا ، بعد التسوية السياسية الجديدة ، على جدارة رجل واحد واستعداداته . ويكفي ان يقوم في روسيا امبراطور شجاع يتحلى بالحزم والعزم ، يكفي ان يقوم فيها قيصر نبت الشعر في ذقنه ، حتى تدين له اوروبا بالطاعة .

« يمكن القيصر ان يبدأ عملياته على الارض

الالمانية بالذات ، في نقـــاط تفصلها عن برلـــين وفيينا مئة فرسخ ، فيرغم عاهل احدى الدولتين على محالفته ويحمله على موآزرته ضد الآخر . حتى اذا تم له اخضاع الدولتـين اللتي عبر الالب بذور التفرقة والمشاعل على ايطاليا المستعدة للانفجار وواصل زحفه شطر فرنسا ممثلاً لديها دور المحرر مرة اخرى.

« لو كنت انا مكان المجتاح المنتصر لواصلت الزحف دون ابطاء لابلغ مدينة « كالية » في وقت معـين ، وببلوغي اياها اصبح سيد اوروبا غير مدافع .

« قد تقولون : وما الفائدة من ذلك ؟ فاجيب ان اوروبا لفي حاجة الى مجتمع جديد . فالنظام القديم قد انهار او يكاد ، والنظام الجديد ما يزال بعيداً عن الاستقرار ، ولن يعرف هذا الاستقرار بدون وثبات جديدة جبارة .

« ان موقع القسطنطينية يجعل منها قاعدة للسيطرة العالمية ومركزاً لها . »

من مذكرات نابوليون في جزيرة القديسة هيلانـه في ٦ تشرين الثاني ١٨١٦ .

عناصر القضية

للمضايق التركية ، من حيث كونها ممرات بحرية ، اهمية دولية ظاهرة لانها تصل - بحر ايجه وهو جزء من البحر الابيض المتوسط - بالبحر الاسود . وهي قسمان : « البوسفور » الواقع في الشمال الشرقي ، و « الدردنيل » ويقع في الجنوب الغربي ، ويفصل بينهما بحر مرمرة ويسميه الاتراك البحر الابيض تمييزاً له من البحر الاسود .

وليست المضايق نقطة التقاء بحرين عظيمين (البحر الاسود والبحر المتوسط) فحسب ، فعندها تلتقي قارتان عظيمتان هما اوروبا وآسيا .

ما هي هذه المضايق بحد ذاتها ؟

كان الاقدمون يطلقون على الدردنيل اسم « بحر هيله » (هليسبون) . و « هيله » هذه من بطلات الاساطير الاغريقية . وهي ابنة اتاماس ملك اوركومين من زوجته نفتيله . اضطهدتها خالتها زوجة ابيها الثانية ، فهربت من اضطهادها مع اخيها فريكسون فحملها خروف ذو صوف ذهبي يقصد بها الى كولشيد . ولكنها سقطت في اليم فيما الخروف يحلق بها فوق المضيق الذي اطلق عليه فيما بعد اسم هليسبون . ويبلغ طول الدردنيل اربعة وستين كيلومتراً ، ويراوح عرضه بين ١٨٠٠ و ٧٠٠٠ متر . اما البوسفور او ممر « ايو » ، وهو بطل اسطورة اغريقية اخرى ، فطوله ٢٧ كيلومتراً بعرض ١٥٠٠ متر (حداً اعلى) . ويمتد بين المضيقين بحر مرمرة

الذي يبلغ طوله ٢٧٥ كيلومتراً وعرضه ٨٥ ك . م . اما بحر ايجه (او الارخبيل) فطوله ٦٠٠ كيلومتر وعرضه اربعمئة .

فما هو الدور الاساسي الذي تمثله المضايق التركية في السلم ؟

هو دون ريب دور اقتصادي جليل الشأن . فعبر المضايق تمر السفن التجارية مثقلة بالبضائع المتبادلة بين غرب اوروبا وجنوبها الشرقي . وقد كانت حركة النقل البحري قبل الحرب العالمية الثانية بايدي الايطاليين والانكليز واليونانيين . اما الاتراك فكانوا يأتون في الدرجة الخامسة او السادسة . ومن هنا تتضح لنا اهمية المضايق من وجهة الاقتصاد الدولي . والاتراك اذ يقدرون هذه الاهمية قدرها يتذرعون في ما يبدونه من حرص على الصبغة التركية لمضايقهم بما لهذه الممرات من اهمية سياسية وعسكرية . ولا غرو فالبوسفور والدردنيل جزء من الاراضي التركية لا يتجزأ ، فعلى سلامتها تتوقف سلامة البلاد كلها .

اما الروس فيهمهم من المضايق التركية كونها الممر الوحيد الذي ينفذون منه الى البحار الحرة من البحر الاسود المقفل ، وكونها الطريق البحري الذي يمكن الاعداء ان يهددوا منه اغنى المناطق الروسية واخصبها .

وفي مؤتمر مونترو الذي انعقد ١٩٣٦ ، وصف المندوب التركي المضايق بأنها قلب البلاد التركية النابض . وقال المندوب الروماني في وصفها انها رئتا البلاد الرومانية . اما المندوب الروسي فقد وصفها بأنها الشريان الحيوي للاتحاد السوفياتي ، فافصح بذلك عن المطامع التي جاشت دائماً في صدور الروس كلما عنّ لهم التوسع

نحو الجنوب ، هذه المطامع التي كان ميليوكوف وزير الخارجية الروسية سنة ١٩١٧ آخر من اعترف بها صراحة من الرجال المسؤولين ، اذ قال : « لن نحل المشكلة (مشكلة المضايق) الا باعطاء المضايق لروسيا لان جعلها منطقة محايدة ينطوي على محاذير واخطار جمة ، ويضطر روسيا لبناء اسطول بحري ضخم يتولى حماية موانئها على البحر الاسود لان حياد المضايق لن يمنع بوارج الدول المحاربة من الوصول الى بحرنا الداخلي (البحر الاسود) وتهديد سلامتنا .

وان الالمان يطمعون بالمضايق لانها تساعدهم في تحقيق مشروعهم التوسعي المعروف « برلين ــ بغداد » . اما نحن الروس فالمضايق ضرورية لصادراتنا ووارداتنا ، وسلامتها تعني سلامتنا . »

وفي مؤتمر مونترو صرح رشدي آراس وزير الخارجية التركية يومئذ :

« ظلت مشكلة المضايق طيلة قرنين تبحث في ظل الحرب وعواقبها . وكان الساسة يعالجونها تحدوهم الرغبة في تأمين سلامة بلدانهم او في ايذاء اعدائهم . اما اليوم فالغرض الذي يهدف اليه مؤتمرنا هو جعل المضايق التركية ممراً للتفاهم الدولي ، وصلة وصل سلمية بين الشعوب . »

وقد افسدت السياسة على الذين اشتركوا في مؤتمر مونترو مقاصدهم السلمية ، ومع هذا ظلت القضية قابلة للدرس على ضوء التصريحين الروسي والتركي . والمهم ان يتوصل من يعنيهم الامر الى البت في الشطر الاول من القضية وهو : لمن يجب ان تكون المضايق ؟ فاذا تم لهم ذلك امكنهم ان يوجدوا لها النظام الدولي الذي يكفل قصر استخدامها على الاغراض السلمية .

فاذا بقيت المضايق لتركيا يكون على الدول ذات العلاقة ان تخضع هذه الممرات البحرية لنظام يرضى به الجميع . ولبلوغ النتيجة المتوخاة لا بد من التوفيق بين وجهات النظر المتعارضة عند تعريف البحر الاسود . فالانكلوسكسون والاتراك يقولون فيه انه بحر حر، ويقولون باستحالة اقفال المضايق لان مؤسسة الحق الدولي في باريس اعلنت في ٣١ آذار ١٨٩٣ انه « لا يجوز اقفال بمر بين بحرين حرين » .

اما الروس وحلفاؤهم فيقولون ان البحر الاسود بحر مقفل ، ويصفونه بأنه بحرهم (ماره نوستروم) . لهذا لا يجوز ان يترك لتركيا وحدها امر الدفاع عن المضايق لان سلامتها تهم الدول الواقعة على البحر المذكور (روسيا وبلغاريا ورومانيا فضلاً عن تركيا) .

ويرى بعض الساسة انه يمكن التوفيق بين وجهات النظر المختلفة اذا امكن تأمين الانسجام بين حرية المضايق وبين السلامة التي ينشدها الاتراك والروس وسائر الدول الواقعة على البحر الاسود ، وان النظام الذي يريدون اخضاع الممرات التركية له يجب ان يأخذ بعين الاعتبار الحالات التالية :

حالة السلم وحالة الحرب ، وضع الدولة حارسة المضايق (محايدة ام محاربة) ، نوع السفن (حربية ام تجارية) ، حمولتها ، المراقبة وطرق تطبيقها الخ ...

وهكذا تبرز للعيان اهمية المشكلة وتعقدها وصعوبة حلها . ويمكن القارىء ان يحيط بالموضوع احاطة تامة من مطالعته النبذة التاريخية التالية عن نشوء مسألة المضايق وتطورها .

المضايق قبل الاتراك

وجدت المسألة الشرقية منذ ان كان الشرق . وترق مشكلة المضايق التركية الى اليوم الذي اكتشفت فيه اهمية المضايق .

يُرجع التاريخ التزاحم على المضايق الى حرب « طروادة » . فقد حارب سكان حوض بحر « ايجه » من اجل استرجاع هيلانة في الظاهر . اما الغرض الحقيقي الذي هدفوا اليه فهو حرية الملاحة في البحار المجاورة كالبحر الابيض والبحر الاسود ، وقد كانت طروادة تفرض على سفنهم رقابة شديدة . وفي تلك الحرب كانت الغلبة للبر على البحر ، للشرق على الغرب ، حتى اذا كان القرن السادس قبل الميلاد عبرت جيوش الفرس مضيق الدردنيل وانشأت ، تحت اشراف الملك ، جسراً ما لبثت امواج البحر ان قوضت دعائمه . فغضب الملك وامر بان يلهب البحر بالسياط تأديباً له . وقد تمكن الفرس من انشاء جسر جديد .

وبعد انتصار اليونانيين في موقعة « سالامين » (سنة ٤٨٠ قبل الميلاد) انشأوا مستعمرتين على الدردنيل هما « ابيدوس » في آسيا ، و « سيستوس » في اوروبا . ولعب القدر لعبته بعد ٧٥ سنة فهزم القائد « ليزندروس» القوات اليونانية في موقعة « ايغوس بوتاموس » وسيطر على المضيق ، ولكنه لم يقوَ على الاحتفاظ به لما هاجمته قوات اسكندر المقدوني فعبرته بسرعة في زحفها العظيم نحو آسيا .

وفي هذه الاثناء برزت اهمية البوسفور للعيان بروز اهمية بيزنطة

التي احتلها الفرس ثم استردهـــا اليونانيون . وفي العام ٣٥٨ قبل الميلاد اصبحت منطقـة مستقلة . وقد حاول فيليب المقـدوني مراراً احتلالها ، فاخفقت محاولاته لانها واقعة بين البوسفور وبحر مرمرة . وجرب الرومان حظهم فكان نصيبهم الاخفاق الى ان تمكن الامبرطور « كلوديوس » من اخضاع تراقيـا كلها ، فالقت بيزنطه السلاح.

وفي العام ٣٣٠ للميلاد اتخذها الامبرطور قسطنطين عاصمة لملكه وسماها « القسطنطينية » ، ولكنها استردت اسمها الاول في اواخر القرن الرابع . وقد مثل الدردنيل والبوسفور دوراً رئيسياً في ازدهـــار العاصمة والامبراطورية ، وظل هذا حالها مذ ذاك.

اما قضية المرور عبر المضايق فقد اثيرت مجدداً لما طالبت كل من حكومتي جنوى والبندقية لسفنها بحريـــة المرور في البوسفور والدردنيل . وقد تذرعت البندقية في مطلع القرن الثالث عشر برفض بيزنطة السماح لسفنها بعبور المضايق فقامت بالصليبية الرابعة (١٢٠٤) وحلت الامبراطورية اللاتينية محل الامبراطورية البيزنطية – اليونانية .

المضايق فى ظل الحكم التركى

لم يعن الاتراك بتحصين المضايق الا في منتصف القرن الرابع عشر عندما امر السلطان سليمان بتحصين غاليبولي الواقعة عند الطرف الشمالي من الدردنيل . وقـد سارعت جنوى والبندقية الى المطالبة بحرية المرور لسفنها ، فكان لهما ما ارادتا . ولم يفكر الاتراك جدياً بمراقبة المضايق الا بعد ان قرروا الاستيلاء على بيزنطـة . بـدأوا

بمراقبة البوسفور وتم لهم الاستيلاء على بيزنطة عام ١٤٥٣ بعد ان عزلوها عن الغرب . فاستطاعت جنوى الاحتفاظ بالامتياز الممنوح لها (مرور سفنها بحرية) ولكنها خسرت منشآتها على البحر الاسود بعد ان اصبح بحراً عثمانياً . اما البندقية فقد احتفظت بامتيازاتها وظلت سفنها تقوم بتموين الامبراطورية العثمانية الى اليوم الذي صار للعثمانيين اسطول يمخر عباب البحار .

وفي اواخر القرن الخامس عشر ، عمد الاتراك الى المضايق فاقفلوها في وجه السفن الاجنبية . ولم يتبدل الوضع حتى بعد الاتفاق العثماني – الفرنسي الذي عقد بين سليمان القانوني وفرنسوى الاول . فقد نص هذا الاتفاق على استئناف العلاقات بين الدولة العثمانية ودول الغرب ، على ان تخفق الراية الفرنسية على مقدم السفن الاجنبية التي تدخل الموانىء العثمانية . وقد عقد السلاطين ، بعد وفاة سليمان القانوني ، اتفاقات مماثلة مع ملوك انكلترا وهولندا وروماني. وجاءت عهدة بلغراد (١٧٣٩) تكرس مبدأ حرية المرور في المضايق . الا ان العثمانيين لم ينفذوا الاتفاقات المعقودة ، وظل البحر الاسود بحراً مقفلاً ، وحظر على السفن الاجنبية عبور الدردنيل للوصول الى استمبول . ولئن يكن بعض السفن قد نال في القرن الثامن عشر اذناً بدخول البحر الاسود فقد حظر عليه المرور رافعاً راية دولته وأخضع لقيود اخرى ثقيلة .

وظلت الحال على هذا المنوال الى ان تدخل الروس وثبتوا اقدامهم على ضفاف البحر الاسود . فاكرهوا العثمانيين على فتح البحر امامهم ، ففتحوه وفسحوا امام السفن الروسية في مجال المرور

عبر المضايق .

ففي ١٦٩٦ ، اصبح لروسيا بفضل جهود بطرس الاكبر اسطول عظيم الشأن . فاستولوا على ميناء « آزوف » محققين غرضاً عاجلاً هو الوصول الى البحر من الجنوب . وقد وصلوا فعلاً الى بحر آزوف المتفرع عن البحر الاسود . ولكن القيصر لم يكتف بهذا القدر من النجاح فقرر جعل البحر الاسود متنزهاً لاسطوله . وفي العام ١٧٠٠ ارسل سفيراً الى استمبول على ظهر دارعة حربية ، فما اخافت هذه البادرة العثمانيين . وبدلاً من ان يفتحوا البحر الاسود لجيرانهم ، جيشوا حملة لاسترداد آزوف ، فتم لهم ذلك سنة ١٧١١ .

في عهد القيصرة حنة «ايفانوفنا» انقض الروس على المدينة وانتزعوها من العثمانيين وبلغوا مصب نهر الدنيبر . فهاجت الخواطر في اوروبا الغربيـــة وانعقـد مؤتمر بلغراد . فشدت فرنسا ازر الامبراطورية العثمانية وكان ان حرمت روسيا ثمرة انتصارهـا ، فلم يعط لها آزوف . وكل ما نالته هو اعلان هـذا الميناء منطقة حياديـة . وهكذا ظـل البحر الاسود وبحر آزوف مقفلين ، وامنت فرنسا مزاحمة الروس لها في البحر الابيض المتوسط .

وفي النصف الثاني من القرن الثامن عشر فكرت كاترين الثانيـة – وهي من اصل الماني – باقتحام المضايق من الغرب اي من البحر المتوسط ، على ان تمهد لهذه المغامرة باثارة الرعايا العثمانيين الذين استطاعوا الحفاظ على الدين المسيحي . وقـد قام الاسطول الروسي بهذه المحـاولة الجريئـة فاخفق في اقتحام الدردنيل والبوسفور ولكنه استطاع تحطيم الاسطول التركي في جون « شيو » (في موقعة ٦ تموز

١٧٧٠) فكان لهذا الحدث صداه البعيد في العالم .

وقد كرست معاهدة « كوجشوك كاينرجي » (١٢ تموز ١٧٧٤) الانتصار الروسي ووضعت حداً للنزاع ، وامنت للروس فوائد عميمة . فقد نصت المادة الحادية عشرة من المعاهدة على تخويل السفن الروسية حق الانتقال من البحر الاسود الى البحر الابيض (بحر ايجه) وحق الرسو في الموانىء التركية القائمة على البحرين المذكورين وفي منطقة المضايق نفسها .

كان للمعاهدة صداها في لندن ، فكتب وزير الشؤون الخارجية الى السفير البريطاني في بطرسبرج ما نصه :

« لا شك في ان المعاهدة التي عقدت اخيراً بين كاترين الثانية والسلطان العثماني قد فتحت آفاقاً جديدة امام التجارة الروسية ، كيف لا والمادة الحادية عشرة تجيز لسفن هذه الدولة الملاحة في البحار التركية دون قيد ولا شرط . فاذا القينا نظرة على الخريطة نرى ان الروس امنوا لتجارتهم اسواقاً جديدة بعد ان فتح العثمانيون امام سفن جيرانهم الممرات البحرية واطلقوا لها حرية العمل في البحر الاسود . »

لم تكتف كاترين بهذه النتيجة ، فحاولت سنة ١٧٧٦ ادخال سفنها الحربية الى الدردنيل بعد ان اوهمت الاتراك انها سفن تجارية . ولكن الحيلة لم تنطل على الباب العالي ، وكادت الواقعة تقع مجدداً بين الدولتين لو لم يتراجع الروس في اللحظة الاخيرة ويوافقوا على تحديد عدد السفن التجارية التي يحق لها عبور المضايق خلال سنة . وقد جعل هذا العدد موازياً لما نالته من قبل كل

من انكلترا وفرنسا .

وفي العام ١٧٧٩ رزقت القيصرة وليا للعهد سمته قسطنطين . فأوحى اليها هذا الاسم خطة لاحتلال القسطنطينية وتقطيع اوصال الامبراطورية العثمانية ، على ان يطلق على عاصمة السلاطين اسم « تزارغراد » (مدينة القيصر) وتلحق بها الولايات العثمانية التي تقطنها اكثرية يونانية ، فيتألف منها جميعاً مملكة مستقلة تابعة سياسياً وعسكرياً لروسيا . وبانتظار تحقيق هذا المشروع اضحت جيورجيا محمية روسيا ، وضمت بلاد القرم الى الامبراطورية المقدسة (١٧٨٤) واعترف الباب العالي لروسيا بامتيازات اقتصادية كالتي كان الغربيون يتمتعون بها .

وبعد ان انشأت كاترين قاعدة سيباستبول في القرم ، دعت امبراطور المانيا الى زيارتها ، وتفقدا معاً موانىء الجنوب . وفي احدى الحفلات مر العاهلان تحت قوس نصر توسطته لوحة كتبت عليها هذه الكلمات المثيرة : « طريق بيزنطة المقدسة ! » وبعد ايام ترأست القيصرة في « خرسون » مؤتمراً عسكرياً بينما احتشد اسطولها في سيباستبول . فما كان من الاسطول العثماني الا ان تجمع عند مصب الدنيبر . وما عتمت الحرب ان نشبت بين الدولتين (آب ١٧٨٧) فاستطاع الاسطول الروسي اخراج الاسطول العثماني من البحر الاسود واخضاع هذا البحر لسيطرته التامة .

وفي العام ١٧٩١ وضعت معاهدة « ياسي » حداً للنزاع ، فألحق ميناء « اوستشاكوف » بروسيا ، وتخلى العثمانيون نهائياً عن ساحل البحر الاسود الشمالي . اما اتفاق « كوجشوك كاينرجي » بشأن

الملاحة وعبور المضايق فقد ظل نافذاً ، وكانت تركيا قد اتاحت دخول البحر الاسود للسفن الجرمانية (١٧٨٤) والسفن الانكليزية (١٧٩٩) والسفن الفرنسية (١٨٠٢) والسفن الروسية (١٨٠٦) .

ولكن حروب الثورة الفرنسية وفتوحات نابوليون ادخلت مسألة المضايق في طور جديد .

المضايق في القرن التاسع عشر

اقضت حملة بونابرت في مصر (١٧٩٨) مضاجع العثمانيين وادركوا ان الخطر على الابواب . فعمل الباب العالي على ضم جهود السلطنة الى جهود انكلترا (الدولة البحرية التي تهمها حماية طريق الهند) وجهود روسيا (الدولة البرية الوحيدة التي تستطيع نجدة تركيا) .

وقد كتب السلطان الى القيصر الروسي يستنهضه ضد الفاتح الفرنسي . فعبر الاسطول الروسي البوسفور في ايلول ١٧٩٨ بينما كان الاسطول الانكليزي يحاول قطع المؤن والمدد عن بونابرت في مياه مالطه ومصر . وقد تجاهل القيصر اسكندر الاول خطة جدته كاترين الرامية الى تقطيع اوصال الامبراطورية واتفق مع انكلترا على اضعافها دون ان يترتب على ذلك انهيارها .

ذهبت تركيا بعيداً في مسايرة حليفتها الجديدة وعدوتها بالامس ، فعقدت مع القيصر اسكندر الاول معاهدة (٢٣ ايلول ١٨٠٥) نصت احدى موادها على فتح المضايق امام البوارج الروسية وجعلت دخول البحر الاسود محظوراً على الاساطيل الاجنبية .

وعندما اضطرت تركيا لمحالفة نابوليون اقتحم الاسطول الانكليزي الدردنيل وكاد يحتل استمبول في آذار ١٨٠٧ لو لم يستبسل الاتراك في الدفاع عنها. ثم جاءت معاهدة «تيلسيت» تضع حداً للنزاع الفرنسي الروسي. وخيل للمراقبين ان نابوليون واسكندر الاول اتفقا على اقتسام الامبراطورية العثمانية. الا ان العاهلين لم يتوصلا الى التفاهم حول هذه القضية لان القيصر طالب بالمضايق وبالقسطنطينية، فابى نابوليون اجابة هذا الطلب يقيناً منه ان من يسيطر على الدردنيل وعاصمة السلطنة يستطيع ان يفرض سيطرته على العالم.

وفي العام ١٨٠٩ نقضت معاهدة «تيلسيت» واصبحت روسيا حليفة لانكلترا. وحذت تركيا حذو جارتها فعقدت مع الانكليز معاهدة صلح سميت «اتفاق الدردنيل»، وقد كرست احدى مواده مبدأ اغلاق المضايق في وجه السفن الحربية، وهذا هو نص المادة:

«لما كانت الامبراطورية العثمانية قد حظرت على السفن الحربية دخول قناة استمبول اي مضيق الدردنيل في حالتي السلم والحرب، ولما كان استمرار هذا الحظر مفيداً لقضية السلم وكان من المرغوب فيه ان تتقيد به الدول الاجنبية كافة، فالدولة الانكليزية تعد باحترام مبدأ اقفال المضايق في وجه السفن الحربية في حالتي السلم والحرب.»

وهكذا اعترفت هذه المادة بسيادة تركيا على المضايق. الا انها جعلت من انكلترا حارسة لهذه المضايق، بالاشتراك مع الدولة ذات السيادة عليها.

محاولات نقولا الاول

في مؤتمر فينا (١٨١٤ – ١٨١٥) تجنب مندوبو الدول اثارة مسألة المضايق لأن الانكليز والسياسي النمسوي مترنيخ ادركوا ان البحث في هـذه الناحية يجر حتماً الى بعث المطامع الدولية في الامبراطورية العثمانية . وقـد وضع مترنيخ مشروعاً يرمي الى ضمان سلامة تركيا ، فرفض مندوبو السلطان هذا المشروع لعلمهم انـه ضرب من الحماية ، وشاطرهم هذا الرأي القيصر اسكندر الاول .

وانبعثت المسألة الشرقية مجـدداً ابان حرب الاستقلال اليونانية (١٨٢١ – ١٨٢٩) فعززت روسيا موقفها ازاء تركيا واستطاع القيصر الجديد نقولا الاول جر الباب العالي الى التوقيع على معاهدة « اكرمان » (١٨٢٥) التي تضمن لروسيا الحرية التامة في ميـاه الامبراطورية العثمانية (امنت هـذه الحرية للسفن التجارية فقط) . وفي الوقت نفسه وعد الباب العالي بان ينظر بعـين العطف الى المساعي التي يقوم بها القيصر من اجل السماح لسفن الدول الاجنبية بدخول البحر الاسود .

وفي العام ١٨٢٧ ظهر الاسطول الروسي مرة اخرى في البحر المتوسط واشترك مع الاسطولين الفرنسي والانكليزي في تحطيم الاسطول التركي المصري . ثم اجتاحت جيوش القيصر الاراضـي البلقانية ، فاضطر الاتراك سنة ١٨٢٩ للتوقيع على معاهدة ادرنة . امنت المعاهدة لليونان استقلالها التام ونصت المـادة السابعة منها

على ان المياه العثمانية منطقة مفتوحة في وجه السفن التجارية الروسية لا يجوز اقفالها بحال من الاحوال. وكل مخالفة من جانب تركيا لاحكام هذه المادة تعتبر عملاً عدائياً يقابل من جانب روسيا بعمل ثأري لا يسبقه انذار .

وفي العام ١٨٣٢ تعرض كيان الامبراطورية العثمانية للخطر من جراء ثورة محمد علي باشا المصري ، فاستعان السلطان جاره القيصر . فارسل هذا اسطوله وجيشه الى المضايق ونصب نفسه حامياً للدولة العثمانية . وكرست معاهدة « اونكيار » هذه الحماية بجعلها المضايق منطقة مفتوحة دائماً في وجه الاسطول الروسي . وتعهد السلطان بموجب ملحق سري باقفال المضايق في وجه سفن الدول الاخرى اذا طلبت اليه روسيا اقفالها .

وفي العام ١٨٣٥ رفض الباب العالي السماح لبارجة اميركية بعبور المضايق الى البحر الاسود لأن السفير الروسي اوعز اليه بهذا الرفض . وعلى اثر هذا الحادث فطن الانكليز والفرنسيون الى اهمية الدور الذي تمثله روسيا في استمبول واحتجوا رسمياً ، ولكن دون جدوى ، على اعطاء القيصر امتيازاً في المضايق ليس لهم مثله .

نظام المضايق تحت الاشراف الاوروبي

يروي المؤرخ غبريال هانوتو كيف اخضعت المضايق لاشراف اوروبا بين ١٨٣٣ و ١٨٤٠ ، فيقول ان القائد الانكليزي الاشهر ولنغتون نصح سنة ١٨٣٥ لوزير خارجية بريطانيا « بالمرستون» بان

يخاطب روسيا بهذه اللهجة : « يهمنا ، نحن الانكليز ، الحفاظ على الامبراطورية العثمانية وهو ما تحرصون عليه انتم . تسعون الى جعل البحر الاسود بحيرة مقفلة ونحن نريدها كذلك . »

فاقتنع بالمرستون بصواب هذا الرأي ، وكان مترنيخ الوزير النمسوي الداهية يفكر في اعتماد خطة مشابهة . وشعر الروس بان الامر يوشك ان يفلت من يدهم فلم يعارضوا المشروع الانكليزي . وهكذا استردت تركيا سيطرتها الاسمية على المضايق وتولت الدول الاوروبية الاشراف على نظام الملاحة فيها .

وفي العام ١٨٣٩ تجدد النزاع بين السلطان ومحمد علي باشا فنصح القيصر للسلطان التفاهم مع العاهل المصري مباشرة ، ولكن مترنيخ بعث الى الباب العالي بمذكرة يخطره فيها بأن الدول الاوروبية اتفقت فيما بينها على مسألة المشرق ، لهذا ينبغي للسلطان ان يستشير هذه الدول قبل ان يقوم باي خطوة في النزاع الجديد . وتلا هذا المسعى مفاوضات بين لندن وفيينا وبطرسبرج اسفرت سنة ١٨٤٠ عن عقد معاهدة لندن بدون فرنسا . وقد نصت المادة الثالثة من المعاهدة على انه في حال اقدام محمد علي باشا على تهديد استمبول تبادر الدول الموقعة ، بناء على طلب السلطان ، الى اتخاذ التدابير الكفيلة بحماية البوسفور والدردنيل والعاصمة استمبول . وتظل القوات الدولية في مراكزها الى ان يوعز السلطان باجلائها فتجلو دفعة واحدة ، الروسية والنمساوية عبر البحر الاسود ، والانكليزية عبر البحر المتوسط .

وجاء في المادة الرابعة ان هذه العملية الحربية لا تمس بحال من

الاحول بسيادة تركيا على المضايق وبالنظام الذي يحظر على السفن الحربية الاجنبية دخول البوسفور والدردنيل .

وقد احتفظ السلطان في بروتوكول ملحق بحق السماح للبوارج الاجنبية الصغيرة بعبور المضايق عندما تقل السفراء او معاونيهم . وعلى اساس الاتفاق الانكليزي – التركي قامت عهدة المضايق المعقودة ١٨٤١ بعد عودة فرنسا الى مصف الدول العظمى . وتشتمل تلك العهدة على ثلاث مواد لا يختلف مضمونها عن مضمون الاتفاق المشار اليه . وقد تعهد السلطان في المادة الثالثة منه بان يدعو الدول غير الموقعة للانضمام الى الدول العظمى .

حياد البحر الاسود

واجه نظام المضايق بشكله الجديد محنة قاسية ابان حرب القرم عندما خاضت فرنسا وانكلترا غمار الحرب تأييداً لتركيا .

اثارت روسيا الحرب لانها وجدت في الوصاية الاوروبية على الامبراطورية العثمانية تدبيراً موجهاً ضدها . وكان نجاح نقولا الاول في القضاء على ثورة البلقان قد فتح الاعين على تزايد قوة الروس . فلما شرع القيصر يتحدث عن وجوب اقتسام تركة « الرجل المريض » والحاق استمبول بروسيا ووضع ارثوذكس السلطنة تحت حماية بطرسبرج ، ادرك الانكليز والفرنسيون ان القيصر لا يتردد في مهاجمة جارته ، وعرضوا على الباب العالي مساعدتهم ، فقبلها .

وفي اوائل تموز ١٨٥٣ عبر الجيش الروسي نهر « بروت » . وعلى

الاثر دخل الاسطولان الفرنسي والانكليزي الدردنيل عملاً بعهدة المضايق للدفاع عن سلامة اراضي الامبراطورية العثمانية . فاتهمت روسيا الدولتين بخرق العهدة وشهرت الحرب ضدهما ، فردت باريس ولندن بعقد محالفة مع الباب العالي وعرفت تلك الحرب باسم « حرب القرم » .

وبعد انتهاء النزاع انعقد مؤتمر باريس واثار الحلفاء المنتصرون مسألة البحر الاسود والمضايق وفي نيتهم تجريد روسيا المنهزمة من امتيازاتها في البحر المذكور . وقد تم التوقيع على معاهدة باريس في ٣٠ آذار ١٨٥٦ ، والحق فيها اتفاق خاص بالمضايق يؤكد احكام عهدة ١٨٤١ ، وتنص المادة الثالثة منه على السماح لكل من الدول العظمى بارسال سفينتين الى البحر الاسود للحفاظ على الامن والنظام في موانىء مصب الدانوب . ونصت المادتان الحادية عشرة والرابعة عشرة على جعل البحر الاسود منطقة حيادية . وهذا هو نص المادة الحادية عشرة :

« اصبح البحر الاسود بحراً حيادياً ، مفتوحاً في وجه السفن التجارية في كل وقت . اما السفن الحربية فدخولها اليه محظور سواء أكانت للدول الواقعة على البحر المذكور ام للدول الاخرى. »

اي ان المعاهدة اعتبرت البحر الاسود بحراً مفتوحاً وحراً . وجاءت المادة الثانية عشرة فأمنت للتجارة الحرية التامة في البحر المذكور والزمت روسيا وتركيا بقبول المعتمدين القنصليين في موانئها ، وحظرت المادة الثالثة عشرة على الدولتين انشاء ترسانات بحرية وقواعد بعد ان اعلن حياد البحر .

الرد الروسي

رسفت روسيا خمسة عشر عاماً في قيود معاهدة باريس الثقيلة. وكان قد مضى سبعة اعوام على عقدها لما صرح القيصر اسكندر الثاني في مجلس الوزراء بقوله: «منذ سبع سنوات وقعت على معاهدة باريس، فكان ذلك من الذين وضعوها خيانة صارخة.»

وانتظر الروس الظرف المؤاتي كي ينقضوا «المعاهدة الجائرة» كما سماها الانكليز فيما بعد. وعرض هذا الظرف على اثر هزيمة فرنسا في الحرب السبعينية. ووافق بسمرك، رجل الساعة، على اعادة النظر في معاهدة باريس ، ولم يمانع الاتراك في ذلك مشترطين بقاء المضايق مقفلة.

وفي اثناء المساعي الدبلوماسية اصدرت بطرسبرج بياناً ذكرت فيه ان معاهدة باريس ظلمت روسيا لانها حظرت عليها تسليح موانئها على البحر الاسود، واغضت عن تسليح تركيا للمضايق وبحر مرمرة. ثم اشارت الى الاتفاقات الخاصة بالدردنيل، وقالت ان الدول الموقعة عليها نقضتها اكثر من مرة، لهذا لا يسع روسيا البقاء مكتوفة اليدين. على ان مطالبتها بالغاء معاهدة باريس وملاحقها ليس معناه ان القيصر يرغب في اثارة المسألة الشرقية مجدداً.

نهدت انكلترا لمعارضة الطلب الروسي وحجتها ان هذا الطلب يهدد بنسف القانون الدولي من اساسه. وبعد اخذ ورد طويلين اقترح بسمرك عقد مؤتمر في لندن. وانعقد المؤتمر فعلا واسفر عن

عهدة ١٨٧١ .

الغت المادة الاولى من عهدة لندن المواد التاسعة والثالثة عشرة والرابعة عشرة من معاهدة باريس والملحق التركي - الروسي المرفق بها ، ونصت المادة الثانية من العهدة على ما يلي :

« يظل مبدأ اقفال البوسفور والدردنيل معمولاً به وفاقاً لاحكام معاهدة باريس المؤرخة ٣٠ آذار ١٨٥٦ . على ان يكون لجلالة السلطان الحق في فتح المضايق المذكورة ، في السلم ، لدخول السفن الحربية الصديقة والحليفة ، اذا رأى الباب العالي ذلك ضرورياً لضمان تنفيذ احكام معاهدة باريس . »

ونصت المادة الثالثة على بقاء البحر الاسود مفتوحاً في وجه جميع السفن التجارية . وهكذا وضعت عهدة لندن حداً لحياد البحر الاسود . اما المضايق فظلت مقفلة مبدئياً في وجه البوارج ، وترك للسلطان حق فتحها كلما قضت الحاجة به .

محاولات الروس ابان الازمة الشرقية

جاءت اتفاقات المضايق الجديدة في وقت كانت حركة الوحدة السلافية في مستهلها . وقد كان في رأس اهداف الصقالبة (السلاف) جعل القسطنطينية او القيصرية كما كانوا يسمونها عاصمة الاتحاد الصقلي (السلافي) المؤلف من اليونان والمجر ورومانيا والخاضع لبطرسبرج . ويمكن القول ان الحرب الروسية التركية (١٨٧٧ - ١٨٧٨) كان الدافع اليها الحركة الصقلية . وقد تنبه الانكليز في حينه الى مرامي

القيصر ، فبعثت لندن الى حكومته بمذكرة مؤرخة ٦ آذار ١٨٧٧ تؤكد فيها عزمها على حماية قناة السويس ومصر ، وتعلن صراحة عن معارضتها لكل خطوة ترمي الى انتزاع القسطنطينية من ايدي العثمانين والى المساس بنظام المضايق التركية . وقد سارع الروس الى تهدئة خواطر الانكليز وتبديد مخاوفهم مؤكدين ان الاستيلاء على القسطنطينية لضمها الى روسيا لم يدر في خلد القيصر اقتناعاً منه بان مصير هذه المدينة لا يمكن البت به الا في تسوية عامة . اما المضايق فقد وصفتها بطرسبرج همزة الوصل بين عالمين . ولهذا يجب ان تسوّى مشكلتها في مؤتمر يحضره اصحاب العلاقة . الا ان وزير القيصر الاول غورتشاكوف كتب الى السفير الروسي في لندن يقول ان الصلح قد يُملى على تركيا في القسطنطينية نفسها وان روسيا ستصر على تعديل نظام المضايق .

ورافق تبادل المذكرات مظاهرات عسكرية ذات مغزى . فعبر الروس نهر الدانوب . واحتشد الاسطول الانكليزي في جون « بيزيكا » « استعداداً لترحيل الرعايا الانكليز في القسطنطينية » على حد ما جاء في بيان لوزير الخارجية البريطانية . وفي الوقت نفسه كانت القوات الهندية تتجمع في مالطه .

وفي ٢٢ تشرين الثاني ١٨٧٧ رفع نيليدوف مبعوث القيصر الى الباب العالي مذكرة جاء فيها ما نصه :

« كان هدف سياستنا البحرية وما يزال تأمين حرية الملاحة بين البحر الاسود والبحر المتوسط ، ومنع الاساطيل المعادية من تهديد سواحلنا . لهذا يحسن بنا وبكم ان نجد حلاً يضمن بقاء المضايق

مقفلة في وجه الاساطيل الاجنبية ، على ان تتمتع سفننا وحدها بحرية عبور البوسفور والدردنيل في حالتي السلم والحرب . »

وبعد احتلال « بليفنا » عرض الانكليز وساطتهم فرفضها الروس. وادركت لندن ان القيصر سيحاول التفاهم والباب العالي مباشرة ، فنبهته الى ان الدول الموقعة على معاهدتي ١٨٥٦ و ١٨٧١ يجب ان تشترك في مفاوضات الصلح . وكانت القوات الروسية قد اقتربت من « غاليبولي » ولكن الاسطول الانكليزي سبقها الى دخول بحر مرمرة بالرغم من معارضة السلطان. فأبرق الباب العالي الى الملكة فكتوريا محتجاً ، فاشترطت لسحب اسطولها ابتعاد الروس عن غاليبولي . وقد كان . فانسحبت البوارج الانكليزية نحو « مودانيا » واحتشدت الوحدات الروسية في « سان ستيفانو » حيث بدأت مفاوضات الصلح . ولكن بسمارك سارع الى التدخل فاقترح عقد مؤتمر اوروبي تحضره روسيا وتركيا . فانعقد المؤتمر في برلين واضطرت روسيا للتنازل عن معظم ما احرزته في مفاوضاتها المباشرة مع تركيا المغلوبة على امرها ورضيت بالمحافظة على الوضع الراهن في المضايق (اي ان معاهدة برلين المؤرخة ١٣ تموز ١٨٧٨ ابقت نظام المضايق على حاله) .

المضايق في القرن التاسع عشر

قلنا ان الاتفاق الذي نظّم الملاحة في البحر الاسود (اتفاق ١٨٧١) اجاز للسلطان فتح المضايق كلما وجد موجباً لهذا التدبير . وفي مؤتمر برلين ١٧٧٨ قال اللورد ساليسبوري ان السلطان يستطيع

فتح البوسفور والدردنيل دون ان يستشير الموقعين على معاهدة ١٧٧١ ، فانكر المندوب الروسي على السلطان هذا الحق ، وقال ان استشارة الدول الموقعة لا بد منها لان الباب العالي لا يملك حق الانفراد بالعمل .

وكان ان اتخذ السلطان قرارات معينة تتعلق بالمضايق دون ان يعود الى الدول الموقعة على اتفاق لندن.

ففي ١٨٩٥ – ١٨٩٦ اثارت المذابح الارمنية نقمة العالم الاوروبي واقترحت انكلترا تدخل الدول العظمى . وسرعان ما ارسلت بارجتين الى بحر مرمرة . اما روسيا فقد راحت تتحفز لاحتلال استمبول . فاحتج الباب العالي على التدبيرين واتهم انكلترا بخرق معاهدتي لندن وبرلين .

وفي اواخر آب ١٩٠٢ طلبت روسيا السماح لاربع نسافات مجردة من السلاح بعبور المضايق الى البحر الاسود ، فوافق السلطان على هذا الطلب ، واحتجت انكلترا على هذا السماح فرفض الباب العالي احتجاجها .

وفي اثناء الحرب الروسية ـ اليابانية (١٩٠٤ ـ ١٩٠٥) سمح السلطان بمرور سفينتين روسيتين الى البحر المتوسط بعد ان اوهمته بطرسبرج انهما سفينتان تجاريتان . ولكن سرعان ما اتضح انهما بارجتان مموهتان ، وقد اغرقتا سفينة انكليزية في البحر الاحمر .

وعندما عقدت فرنسا وانكلترا وروسيا الحلف الثلاثي ، خيل لكثيرين ان لندن تبنت النظرية الروسية بشأن المضايق ووجوب فتحها في وجه البوارج الحربية . الا ان الانكليز رفضوا تعديل

نظام البوسفور والدردنيل عندما اقترح الروس هـذا التعديل في خريف ١٩٠٨ ، وصرح وزير الخارجية في مجلس العموم بان انكلترا مستعدة للموافقة على فتح المضايق اذا شمل هـذا الامتياز اساطيل دول البحر المتوسط واتخذ برضى تركيا .

رفض الباب العالي وقتئذ اعادة النظر في نظام البوسفور والدردنيل ، فأغاظ هذا الرفض السلطات الروسية ووضـع السفير « بازيلي » تقريره المشهور عن المضايق (وضع تقريره بناء على طلب وزير خارجية القيصر سازونوف في اوائل ١٩١٣ ونشره الحمر بعد ثورة ١٩١٧) ، وقد جاء فيه قوله :

« ينبغي لنـا ان نفرض سيطرتنا على المضيقين لنؤمن لانفسنا منفذاً الى البحر المتوسط . اما احتلال البوسفور دون الدردنيل فيتيح لنا حماية مصالحنا في منطقة البحر الاسود.

« وعندي ان اعتمادنا على مساعدة اليونان في احتلال المضايق ليس من الحكمة في شيء . ذلك بان اليونانيين يطمحون الى السيطرة على القسطنطينية وهو ما نطمح اليه نحن . اما السعي الى انشاء قاعـدة روسية على بحر ايجه فقد يجر الى عواقب وخيمة. »

وعلى اثر اطلاع القيصر على هـذا التقرير انعقد مؤتمر سري برئاسة سازونوف (شباط ١٩١٤) وقرر المؤتمرون وجوب تعزيز الاسطول الراسي في البحر الاسود ليتمكن من سحق الاسطول التركي الذي ضم دارعتين جديدتين صنعتا في الترسانات الانكليزية . وعرض المؤتمر ايضاً لتزايد النفوذ الالماني في استمبول ، لان تعيين الجنرال ليمان فون ساندرس مفتشاً للجيش العثماني فسر في بطرسبرج

بانه محاولة المانية للتدخل في مسألة المضايق تدخلاً يجعل منها المشرفة الفعلية عليها .

وهكذا لم تبق انكلترا وحدها مصدر المتاعب الروسية في المياه التركية ، وقد صرح الامير « تروبتسكوي » في معرض الكلام على اهداف روسيا بقوله :

« نحن نفضل ان نبلغ اهدافنا (احتلال استمبول والمضايق) ونحن حلفاء لفرنسا وانكلترا . ولكن اذا رفضت الدولتان ، فاننا لن نتردد في محالفة المانيا على الاساس نفسه . »

وفي اول آب ١٩١٤ اعلنت المانيا الحرب على روسيا ووقعت في اليوم التالي على ميثاق سري مع الباب العالي . وفي الرابع من آب اكد الصدر الاعظم لممثلي الحلفاء ان تركيا ستلزم الحياد الدقيق . وفي ٨ منه اكد لهم انه لن يسمح للدارعتين الالمانيتين بوسلو وغوبن بدخول المضايق . الا ان هذا لم يمنع الدارعتين من عبور الدردنيل والبوسفور . وكان جواب الباب العالي على احتجاج الحلفاء ان تركيا اشترت السفينتين الحربيتين من المانيا .

وفي اواخر آب طلبت المانيا والنمسا من تركيا دخول الحرب لان جبهة الحلفاء الغربيين لم تتداع خلافاً لما ظنه القادة الالمان ، فعهدت استمبول الى الدارعة « حميدية » واربع نسافات بان تشترك في ضرب اوديسا ونوفوروسيسك وتيودوثيا مع الدارعتين « غوبن » و « برسلو » . فاحتجت بطرسبرج ثم انذرت جارتها ، فرفض الاتراك الانذار .

وفي ٣١ تشرين الاول ١٩١٤ غادر استمبول سفراء انكلترا

وفرنسا وروسيا .

وبقيام حالة الحرب بين تركيا والدول الثلاث وقف العمل بمعاهدتي لندن وبرلين . واعيدت مسألة المضايق الى بساط البحث عندما المع اليها القيصر نقولا الثاني في منشوره المؤرخ اول تشرين الثاني : « نسأل الله ان يتيح لنا في هذه الحرب التي نخوض غمراتها ضد عدوتنا التقليدية تركيا ، ان نحل في مصلحتنا القضايا التاريخية المعلقة وفي رأسها قضية شواطىء البحر الاسود . »

وقد تحمس الشعب الروسي لهذه الاشارة واخذ الناس يتحدثون عن كنيسة القديسة صوفيا ووجوب استردادها . وفي شباط ١٩١٥ صرح وزير الخارجية في المجلس الروسي (دوما) بقوله :

« المضايق هي مفتاح بيتنا فينبغي لنا ان نضع ايدينا عليها وعلى الشواطىء المجاورة لها . » وكتب الامير « تروبتسكوي » الى القيصرة الكسندرا يقول : « هناك حل واحد معقول لمسألة المضايق وهو ان تصبح القسطنطينية والبوسفور والدردنيل جزءاً من روسيا المقدسة لا يتجزأ . وكل حل غير هذا لا يعدو كونه حلاً موقوتاً . »

الا ان الروس لم يقوموا باي حملة جدية في سبيل السيطرة على المضايق التي حصنها الالمان تحصيناً قوياً جداً ، لان الاسطول القيصري اصيب منذ الاسبوعين الاولين للحرب باضرار جسيمة .

اما الحلفاء الغربيون فقد فكروا في مهاجمة البوسفور والدردنيل في اواخر العام ١٩١٤ . وما لبث ونستن تشرشل وزير البحرية يومئذ ان وضع خطة الهجوم وعرضها على الحكومتين الفرنسية والانكليزية ، فوافقتا عليها في ٢٨ كانون الثاني ١٩١٥ ، وطلبتا الى

روسيا ان تساهم في العملية فأعتذرت بان اسطولها لا يستطيع القيام بدور ذي شأن . وفي اوائل آذار وضع فنيزيلوس الاسطول اليوناني وخمسة وثلاثين الف مقاتل تحت تصرف الحلفاء . وحشد الروس فرقتين في اوديسا وباطوم .

وفي ١٠ آذار بعثت بطرسبرج بمذكرة الى لندن وباريس تطالب فيها صراحـة باستمبول والشواطىء الغربية للبوسفور وبحر مرمرة والدردنيل ، وبتراقيا الجنوبية وبعض جزر بحر مرمرة ومصب نهر سكاريا وخليج « اسميد » . واوضحت المذكرة ان ظهور بوارج يونانية في مياه القسطنطينية لن يقابل بارتياح في بطرسبرج . وبعد اربعة ايام وافقت انكلترا على المطالب الروسية . اما فرنسا فقد اعلنت موافقتها عليها في العاشر من نيسان ١٩١٥ .

وفي هذه الاثناء شن الفرنسيون والانكليز هجومهم على المضايق (في ١٨ آذار ١٩١٥) فاخفق اخفاقاً ذريعاً . وفي ٢٥ نيسان من العام نفسه نزلت القوات المتحالفة في شبه جزيرة « غاليبولي » ولكنها اضطرت للجلاء عنها بعد سبعة اشهر (تشرين الثاني ١٩١٥) . الا ان الحلفاء الغربيين استطاعوا التغلب على تركيا بوسائل اخرى بينما كانت روسيا تخرج من الميدان كنتيجة منطقية لفوز الثورة الحمراء . وقد رأينا السلطان محمد السادس يتودد الى انكلترا بعد هزيمة السلطنة ، فيوقع مندوبوه على الهدنة في ٣٠ تشرين الاول ١٩١٨ عـلى ظهر طرادة بريطانية . وفي ١٣ تشرين الثاني ظهرت اساطيل الحلفاء ، بما فيها الاسطول اليوناني ، في البوسفور . ومـا لبث الجيش الفرنسي بقيادة «فرانشه ديسبري» ان دخل عاصمة السلاطين دخول الفاتحين ، ولكن

الانكليز حاولوا ، فور انتهاء النزاع ، ان يخضعوا لسيطرتهم التامة البوسفور والدردنيل والشرق كله متجاهلين المطامح الفرنسية والروسية .

وهكذا تبخر حلم روسيا التاريخي، وعمدت انكلترا بالاتفاق مع اليونان الى بعث الامبراطورية البيزنطية بشكل مصغر ، فكانت المحاولة الانكليزية ضد استمبول (١٦ تموز ١٩٢٠) ، وكان الهجوم اليوناني في آسيا الصغرى ، وعقب ذلك كله معاهدة « سيفر » .

معاهدة سيفر وعهدة ١٩٢٣

نالت اليونان ، بمقتضى معاهدة « سيفر » (١٠ آب ١٩٢٠) ، مقاطعة تراقيا وشبه جزيرة غاليبولي، اي الشاطىء الشمالي للدردنيل ، كما نالت حيزاً من آسيا الصغرى يحيط بمدينة ازمير .

اما مسألة المضايق فقد حلتها معاهدة سيفر في مصلحة المنتصرين، وضحت الى حد ما بمصالح دول البحر الاسود بجعلها سلامة هذه الدول متوقفة على السلامة العامة . واعتبرت المعاهدة البحر الاسود بحراً حراً . واشتملت على نص يجعل من المضايق في السلم والحرب ممراً حراً للسفن التجارية والحربية . وحظر استخدام البوسفور والدردنيل في الحرب (كقاعدة او كهدف) كما حظر فرض الحصار عليهما الا اذا اقتضى هذا التدبير مقررات تتخذها عصبة الامم .

ونيطت ادارة المضايق بلجنة دولية تتمثل فيها فرنسا وبريطانيا العظمى والولايات المتحدة وابطاليا واليابان (لكل من هذه الدول صوتان) ورومانيا واليونان (لكل منها صوت واحد) . على ان

تضم ممثلين لتركيا وبلغاريا وروسيا بعد انضمامها الى عصبة الامم، ويكون لكل منها صوت واحد .

ولاجل تأمين حرية المرور في المضايق نصت المادة ١٧٩ على نزع سلاح المنطقة المحيطة بالبوسفور والدردنيل وبحر مرمرة وخمس جزر واقعة خارج الدردنيل . والى ان يتم تنفيذ احكام هذه المادة تحتل القوات المتحالفة المنطقة السالفة الذكر .

الا ان احكام معاهدة « سيفر » لم تقترن بالتنفيذ للاسباب التالية :

تنكرت اليونان لفنيزيلوس صديق الحلفاء لتسليم زمامها مجدداً للملك قسطنطين صديق المانيا . وظهرت الحركة العثمانية في تركيا وعظم شأن الغازي (مصطفى كمال) بعد انتصاراته في آسيا الصغرى حيث اكره الجيش اليوناني على التخلي عن معظم مكاسبه . وكان الانكليز يؤيدون اليونان . اما فرنسا وايطاليا وروسيا السوفياتية فقد كانت تعطف على الكماليين ولا تضن عليهم بالمساعدة .

وقد سارع السوفيات الى الاعتراف بحركة مصطفى كمال فعقدوا مع الغازي في ٢٣ آب ١٩٢٠ اتفاقاً سياسياً . فتعهد الوطنيون الاتراك بان يستشيروا جارتهم روسيا السوفياتية قبل ان يعقدوا اتفاقات مع الحلفاء ، وتعهد الروس بدعم المطالب القومية التركية معنوياً ومادياً . وهكذا لم تبق تركيا « العدو التاريخي » في نظر الروس الحمر ، فهي ، بعد ان اصبحت دولة علمانية ، جارة صديقة خليقة بالمساعدة والتشجيع . وقد صرح لينين لمناسبة عقد الاتفاق بانه عقد طبيعي بين جارتين تريدان ان تعيشا بسلام ووفاق . ولكن المراقبين الاجانب ادركوا ان موسكو وحكومة الغازي

اقتنعتا اخيراً ان للبلدين مصالح مشتركة يحسن بها الدفاع عنها ضد الدول الغربية ولاسيا انكلترة .

وبعد اخفاق مؤتمر لندن (شباط ١٩٢١) الذي لم ينجح في ارضاء اليونانيين والاتراك في وقت معاً ، عقد السوفيات والكماليون معاهدة جديدة تعهد بموجبها الطرفان بعدم الموافقة على كل تسوية او معاهدة دولية يحاول الاقوياء فرضها على احدهما او على كليهما . واشتملت المعاهدة على مادة سويت بموجبها قضية حدود ارمينيا . اما المضايق فقد ورد بشأنها في المادة الخامسة النص التالي :

« يرى الطرفان المتعاقدان ، رغبة منهما في تنمية العلاقات التجارية بين الشعوب كافة ، ان تعقد الدول الواقعة على البحر الاسود مؤتمراً تكون مهمته وضع نظام للمضايق التركية وللملاحة في البحر المذكور ، على ان لا تمس احكام النظام بسيادة الدولة التركية وعاصمتها استمبول . »

وهكذا تخلت روسيا السوفياتية عن مصالح روسيا القيصرية لقاء موافقة تركيا على اقصاء الدول الغربية عن المضايق . وقد رد الحلفاء الغربيون في السادس من آذار ١٩٢٢ بالدعوة الى مؤتمر يعنى بمصير الدولة التركية ويعمل على صون كيانها ضمن الحدود التركية اصلا . وقبل ان ينعقد المؤتمر قام اليونانيون بمحاولة جديدة للاستيلاء على استمبول ، فاعترضهم الحلفاء وتولى الفرنسيون مهمة تنظيم الدفاع عن عاصمة السلاطين .

ولما افلحت هجمات مصطفى كمال المضادة في ايلول من العام نفسه وكاد جيشه يتوغل في اوروبا نفسها ، تدخل الفرنسيون ، بمعرفة

الانكليز وموافقتهم ، لدى الغازي ، وكان ان عقدت الهدنة في ١١ تشرين الاول ١٩٢٢ ، فاستردت تركيا بموجبها تراقيا حتى « مارتيزا » وما كانت قد فقدته في آسيا الصغرى ، واعيدت اليها استمبول والمضايق .

وفي اواخر ١٩٢٢ بدأت مفاوضات الصلح في لوزان ، واجتهد الحلفاء الغربيون في استمالة تركيا الى جانبهم ، فاشترط المندوبون الاتراك ان يكون وضع بلادهم في المؤتمر وضع الدولة المنتصرة لانها هزمت اليونان . فكان لهم ما ارادوا ، ولم تعامل تركيا المنهزمة في الحرب العالمية بمثل ما عوملت به المانيا والنمسا وبلغاريا ، فقد اعترفت لها معاهدة الصلح بحدودها الطبيعية ولم تنتقص من سيادتها .

اما المضايق فقد عقد بشأنها اتفاق خاص وقعت عليه روسيا واوكرانيا وجورجيا وبلغاريا وتركيا ورومانيا (من دول البحر الاسود) والولايات المتحدة الاميركية وانكلترا وفرنسا وايطاليا واليابان وسربيا واليونان . وفي اثناء المداولات التي بدأت في الرابع من كانون الاول ١٩٢٢ وقف تشيشرين وزير خارجية السوفيات وبسط وجهة نظر حكومته كما يلي : ١ — تفتح المضايق في وجه السفن التجارية في السلم والحرب ، ٢ — تقفل المضايق في وجه السفن الحربية في حالتي السلم والحرب ، وتستثنى السفن الحربية التركية ، ٣ — يعترف لتركيا بحق تحصين الدردنيل والبوسفور .

وفي السادس من كانون الاول خطب لورد كيرزون ممثل بريطانيا العظمى فقال ما حرفيته :

«كان هدف السياسة الروسية في عهد القياصرة وما يزال في عهد

السوفيات جعل البحر الاسود بحيرة روسية تتولى تركيا حراستها .
وقد جاء اقتراح تشيشرين مؤيداً وجهة النظر التركية في الظاهر (طالب عصمت اينونو في الجلسة الاولى اقفال المضايق في وجه السفن الحربية) ولكنه يرمي الى تمكين روسيا من الاستئثار بالبحر الاسود .»

وبعد اخذ ورد سلم عصمت اينونو مندوب تركيا بفتح المضايق في وجه السفن الحربية ، على ان يخضع مرورها لشروط وقيود معينة بحيث تتوافر الضمانات الكافية لسلامة تركيا . فوافقت فرنسا وانكلترا وايطاليا على هذا الطلب . اما الاتحاد السوفياتي فقد وجد في الضمانات المطلوبة عاملاً من عوامل النزاع ودليلاً على رغبة الحلفاء الغربيين في تهديد سلامته . وقدم الوفد الروسي في ١٨ كانون الاول ١٩٢٢ مشروعاً يجعل من البحر الاسود بحراً مقفلاً ، ويخول تركيا حق فتح المضايق في وجه السفن الحربية الصغيرة ولكن في احوال معينة . الا ان المؤتمر رفض المشروع واقر في اول شباط ١٩٢٣ مشروع اتفاق هذه احكامه الرئيسية :

١ — حرية المرور للسفن التجارية في السلم وفي الحرب اذا كانت تركيا دولة محايدة . اما اذا كانت محاربة فحرية المرور تمنح لسفن الدول المحايدة ويكون لتركيا حق تفتيشها . اما سفن الدول غير المحايدة فيحق للاتراك ان يحولوا دون مرورها .

٢ — في السلم تفتح المضايق في وجه السفن الحربية بشرط ان لا تتجاوز حمولتها حمولة اقوى اسطول تملكه في البحر الاسود احدى الدول الواقعة على هذا البحر . ويجوز للدول غير الواقعة عليه ان يكون لها فيه ثلاث قطع لا تزيد حمولة

الواحدة منها على عشرة آلاف طن . وعلى دول البحر الاسود ان تقدم تقارير عن قواتها البحرية .

٣ – في الحرب يخضع مرور السفن الحربية للقيود نفسها اذا كانت تركيا دولة محايدة .

٤ – اما اذا كانت تركيا دولة محاربة فتمتع سفن المحايدين بحرية المرور المقيدة بالشروط التي تفرض في حالة السلم ، وفي حالة الحرب اذا كانت تركيا محايدة .

٥ – يتعين على الغواصات ان تظهر كاملة على سطح الماء عند عبرها المضايق .

٦ – محظور على السفن الحربية الوقوف في المضايق الا اذا اضطرتها لذلك حالة البحر او خلل طارىء .

٧ – يمكن تركيا وسائر دول البحر الاسود ان تحدد عدد السفن الحربية التي يجوز لها زيارة موانئها .

٨ – تجرد من السلاح جزر بحر مرمرة ما خلا جزيرة « مير علي اداسي » ، وشواطىء البوسفور والدردنيل ، وجزر ساموتراس وليمنوس وتينيدوس ولابينوس في بحر ايجه .

٩ – يكون لاستمبول حامية مؤلفة من اثني عشر الف رجل ، وترسانة ، وقاعدة بحرية .

٠ – يترأس لجنة المضايق مندوب تركي ، وتتمثل فيها فرنسا وبريطانيا العظمى وايطاليا واليابان ورومانيا ويوغوسلافيا واليونان وبلغاريا . ويكون للولايات المتحدة الاميركية وروسيا السوفياتية وسائر دول البحر الاسود ممثلوها بعد موافقتها على هذا الاتفاق (رفضت

روسيا المشروع عندما عرض عليها) .

١١ – اذا خرقت دولة ما احكام هذا الاتفاق ترفع اللجنة الامر الى عصبة الامم . وتتعهد الدول الموقعة تنفيذ مقررات العصبة اذا خرقت احكام الاتفاق .

هذه هي عهدة لوزان او اتفاق المضايق لسنة ١٩٢٣ . وهي تجعل من تركيا سيدة موانئها ومضايقها ، وتجعل من استمبول قاعدة بحرية تركية .

عهدة مونترو ١٩٣٦

لم ترضِ عهدة لوزان الاتحاد السوفياتي ، وتظاهرت تركيا بالرضى لانه «لم يكن بالامكان ابدع مما كان» على حد تعبير نائب رئيس الوفد التركي عقيب ارفضاض المؤتمر . وبانتظار الظروف الملائمة لتعديل العهدة تعديلاً يحقق مصالح تركيا كاملة ، استمر الغازي في التودد الى جارته السوفياتية ، وعقد معها ، في ١٧ كانون الاول ١٩٢٥ ، ميثاق صداقة ، عده بعض الدوائر السياسية رداً على فوز انكلترا بضم الموصل ومنطقتها البترولية الى العراق . (احتكمت تركيا وبريطانيا الى عصبة الامم فجاء قرار العصبة في مصلحة الانكليز) .

وفي اواخر ١٩٢٩ جددت تركيا والاتحاد السوفياتي الميثاق المعقود بينهما . وفي العام التالي بدأ دور الانتقال بالنسبة الى تركيا ، فعقدت مع اليونان ميثاق صداقة وحياد . وفي العام ١٩٣٢ أصبحت عضواً في عصبة الامم (اي قبل انضمام روسيا الى العصبة بعامين) .

وما لبثت ان ساهمت في تحقيق الميثاق البلقاني الذي عقد بين الاتراك والرومانيين واليونانيين واليوغوسلافيين . وفي ٢٤ آذار ١٩٣٤ عقدت حكومة انقره مع حكومة موسكو ميثاق عدم اعتداء .

وفي اثناء ذلك كله انتهزت تركيا الفرص المواتية لتعديل احكام عهدة لوزان ولاسيما ما كان منها متعلقاً بتحصين المضايق . وقد عرضت المناسبة الاولى في آذار ١٩٣٣ ابان انعقاد مؤتمر تحديد السلاح . فطالب المندوب التركي بالغاء القيود التي تغل نشاط بلاده في حقل « التسلح المعقول » . وفي السابع عشر من نيسان ١٩٣٥ ردد ممثلو تركيا النغمة نفسها في اجتماع عصبة الامم . ولكن الحلفاء الغربيين لم يصيخوا باسماعهم الى الصوت التركي الا بعد نشوب الحرب الايطالية الحبشية . فقد بعثت انقره الى الدول الموقعة على عهدة لوزان بمذكرة مؤرخة ١١ نيسان ١٩٣٥ تقترح فيها الشروع في مباحثات حول نظام المضايق وضرورة تعديل احكام العهدة المذكورة بحيث يمكن تركيا ان تذود عن حياضها وتدافع عن سلامة اراضيها .

وقد ردت حكومة صاحب الجلالة البريطانية معربة عن سرورها بالبادرة التركية « التي تثبت امانة حكومة انقره للمبدأ الذي يحظر نقض المعاهدات الدولية من جانب واحد » . وقررت الدول صاحبة العلاقة عقد مؤتمر في « مونترو » في صيف ١٩٣٦ . وانعقد المؤتمر في ٢٢ حزيران من العام نفسه وحضره مندوبون عن اوستراليا وبريطانيا العظمى وبلغاريا وفرنسا واليونان واليابان ورومانيا وتركيا والاتحاد

السوفياتي ويوغوسلافيا ، ورفضت حضوره ايطاليا واستنكفت الولايات المتحدة عن الحضور .

تبارى المندوبون في جلسة افتتاح المؤتمر في الامتداح من تركيا المسالمة . ولم يجد مبعوثو انقرة صعوبة ما في حمل المؤتمرين على التسليم بحق الدولة التركية في تحصين المضايق . ولما جاء دور نظام الملاحة روعي عند وضعه حالات ثلاث هي :

١ – في السلم يكون مرور السفن التجارية حراً مهما تكن حمولتها وايا كانت الراية التي تخفق فوقها . ويمكنها ان تمخر عباب البحار التركية والبحر الاسود في النهار والليل .

٢ – في الحرب ، اذ كانت تركيا دولة غير محاربة تتمتع السفن التجارية بالحرية نفسها ولو كانت مسلحة بقطعة مدفعية .

٣ – في الحرب ، اذا كانت تركيا محاربة ، يخضع مرور السفن التجارية – حتى ما كان منها تابعاً لدولة ليست في حالة حرب مع تركيا – للشروط التالية : أ – لا يجوز لها مساعدة العدو بحال من الاحوال ، ب – لا يجوز لها عبور المضايق الا نهاراً ، ج – عليها اتباع الطريق الذي تعينه لها السلطات التركية .

ويسري الشرطان الاخيران على السفن التجارية عند قيام خطر الحرب .

وقد تم التفاهم بشأن هذه النقاط دون صعوبة مذكورة . ولم يكن الامر كذلك عندما جيء على ذكر السفن الحربية . وخيف في وقت ما ان ينتهي المؤتمر الى الاخفاق . فقد أصر الوفد البريطاني على اعتبار البحر الاسود بحراً حراً او دولياً ، وعارض في اعطاء دول

البحر الاسود امتيازات خاصة . اما لتفنوف رئيس الوفد السوفياتي فقد ردد النغمة الروسية القديمة : « البحر الاسود هو بحر مقفل ، انه بحيرة روسية - تركية - رومانية - بلغارية . لهذا لا يجوز ان تخضع الملاحة عبر المضايق التركية للقوانين الدولية التي تخضع لها سائر المضايق الدولية . ولما كان البوسفور والدردنيل يؤديان الى البحار الحرة فيحسن بالمؤتمر ان يقرر اقفالها في وجه السفن الحربية التي تحاول دخول البحر الاسود من البحر المتوسط ، وان يتركها مفتوحة امام السفن التي تريد الخروج من البحر الاسود الى البحار الحرة . »

وبعد اخذ ورد رضي الوفد الروسي بان يجاز مرور السفن الحربية التابعة لدول غير واقعة على البحر الاسود ضمن الشروط الآتية : أ - في السلم اذا كان الغرض من مرورها القيام بمجاملة دولية ، ب - في الحرب او خطر الحرب اذا كان الغرض من مرورها تنفيذ تعهدات المساعدة المتبادلة او عملاً بالاتفاقات الاقليمية كالحلف البلقاني والميثاق الفرنسي - السوفياتي .

وقد ايد وجهة النظر الروسية مندوبو فرنسا ورومانيا وتركيا ، وكتب لها الفوز مبدئياً . بقي ان يحدد المؤتمر نوع السفن الحربية التي يمكنها عبور المضايق . فاسترشد باتفاق لندن البحري (المعقود في ٢٥ آذار ١٩٣٦) فنصت عهدة مونترو على ان حرية الملاحة في السلم لا تمنح الا للسفن الحربية الخفيفة والمساعدة . اما الدوارع والطرادات الثقيلة فيتعين عليها ان تستأذن السلطات المختصة بالمرور .

ووضعت قيود معينة على المرور عبر المضايق بطريق الترانزيت

وعلى المدة التي تقضيها السفن الحربية التابعة لدول غير واقعة على البحر الاسود في هذا البحر . فقد نصت المادة العاشرة على منح دول البحر الاسود ميزة خاصة وهي تخويلها حق امرار سفن خط النار عبر المضايق ولو كان محمولها يربي على ١٥ الف طن ، بشرط ان تمر متفرقة ولا يخفر الواحدة منها اكثر من مدمرتين . واجازت المادة الثانية عشرة للدول نفسها امرار غواصاتها في المضايق سواء اوصنعت عليها في الخارج ام رأت ارسالها الى الترسانات الاجنبية لاصلاحها.

اما الدول غير الواقعة على البحر الاسود فلا يجوز لها ان ترسل عبر المضايق سفناً حربية يربي محمولها على ١٥ الف طن ، ويزيد عددها على تسع . ويجب ان يسبق مرور هذه السفن اخطار ،ويحظر عليها الوقوف في المضايق اذا سمح لها بعبورها . وحظرت المادة الثالثة عشرة على غواصات الدول المذكورة دخول البوسفور والدردنيل والخروج منها .

وقد حددت مدة بقاء السفن الحربية الاجنبية (غير التابعة لدول البحر الاسود) بواحد وعشرين يوماً ولو كان الغرض من دخولها مجاملة الدولة التركية في احدى المناسبات .

هذا في السلم . اما في الحرب فقد روعيت الاحوال التالية :

١ ــ تركيا دولة غير محاربة : في هذه الحالة يخضع مرور السفن الحربية المحايدة لنظام المرور في السلم . وتمنع بوارج الدول المحاربة من دخول المضايق . ويستثنى من هذا المنع السفن الحربية التي كانت بعيدة عن قواعدها عند نشوب الحرب ، والسفن التي تبادر الى العمل تنفيذاً لميثاق عصبة الامم او لمساعدة احدى الدول المعتدى

عليها تنفيذاً لميثاق تعاون متبادل تلزم احكامه تركيا ويكون معقوداً في نطاق ميثاق العصبة ومدوناً في سجلاتها وفاقاً للمادة الثامنة عشرة من الميثاق .

٢ – تركيا دولة محاربة : في هذه الحالة تخول المادة العشرون من عهدة مونترو الدولة التركية حرية تامة تكرس سيادتها على المضايق .

٣ – عند قيام خطر الحرب : في هذه الحالة يحق لتركيا ان تطبق احكام المادة العشرين بعد استشارة الدول الموقعة والامانة العامة لعصبة الامم .

اما الملاحة الجوية التي جعلت في عهدة لوزن جزءاً من الملاحة البحرية فقد اخضعت في مونترو لقيود خاصة . وقد طالبت تركيا بان تخضع الملاحة الجوية للانظمة الداخلية التركية . فوافق المؤتمر على هذا الطلب دون ما تحفظ فيما يختص بالطيران الحربي . اما الطيران التجاري فقد منح التسهيلات المعطاة له على الخطوط الجوية التي تربط آسيا باوروبا .

والغت المادة الرابعة والعشرون من عهدة مونترو اللجنة الدولية للمضايق (وهي اللجنة التي الفت بموجب معاهدة سيفر) وعهدت باختصاماتها الى الحكومة التركية . وعندما طالب المندوبون الاتراك بالغاء اللجنة ايدهم بحماسة المندوبون الرومانيون الذين كانت بلادهم تتبرم بوجود لجنتين دوليتين احداهما اللجنة الاوروبية للدانوب . وبالغاء اللجنة واطلاق يد تركيا في تحصين البوسفور والدردنيل ومنح دول البحر الاسود امتيازات خاصة فقدت المضايق صفتها الدولية وطابعها

الحيادي .

عقدت عهدة مونترو لمدة عشرين عاماً ،واشترط لنقضها ان يسبق ذلك اخطار مكتوب يبلغ الى اصحاب العلاقة قبل انقضاء مدتها بعامين . فاذا استوفى النقض هذا الشرط تدعى الدول الموقعة الى مؤتمر يتولى وضع عهدة جديدة .

ونصت احدى المواد على انه يحق لكل من الدول الموقعة ان تطالب بتعديل العهدة مرة كل خمس سنوات اعتباراً من تاريخ التوقيع عليها . اما اعادة النظر في العهدة كاملة فيبدأ بالمفاوضات الدبلوماسية تمهيداً لانعقاد المؤتمر الدولي الذي تقدم ذكره .

المضايق في الحرب العالمية الثانية

لئن تكن عهدة مونترو المعقودة في التاسع من تشرين الثاني ١٩٣٦ قد حققت المطامح التركية ، فهي قد حملتها تبعات ثقيلة وجعلتها عرضة لمضاعفات وارتباكات دولية ذات شأن وخطر ، خصوصاً اذا قامت حالة حرب بين دولة من دول البحر الاسود ودولة لم تشترك في عقد اتفاق مونترو . ففي هذه الحالة يمكن هذه الدولة او تلك ان تطالب بفتح المضايق ، فاذا رفضت تركيا فتحها تتعرض لخطر الحرب .

وقد عانت تركيا الشيء الكثير من المصاعب منذ ١٩٣٦ حتى انتهاء الحرب العالمية الثانية من جراء الالتزامات التي فرضتها عليها عهدة مونترو ، والتي عمدت كل دولة من الدول الموقعة الى تفسيرها

على هواها كلما آنست من انقره ميلاً الى تقوية علاقاتها بدولة من الدول الكبرى .

شرع مصطفى كمال يوثق العلاقات بين بلاده والخارج في ايلول ١٩٣٦ عندما زار انقره ملك الانكليز ولقي من جانب الاوساط التركية ترحيباً حاراً . وفي العام التالي ، بينما كانت قضية لواء الاسكندرونة آخذة بالتطور في مصلحة الاتراك ، عمد اتاتورك الى تعزيز مركز بلاده في آسيا بعقد ميثاق « سعد اباد » بين تركيا وايران والعراق وافغانستان (٩ تموز ١٩٣٧) .

وفي التاسع من نيسان ١٩٣٨ قررت تركيا واليونان الاعتراف بالامبراطورية الايطالية الجديدة . وبعد اشهر منحت انكلترا الجمهورية التركية قرضاً كبيراً وما لبثت المانيا ان حذت حذوها .

توفي اتاتورك في تشرين الثاني ١٩٣٨ ، فخلفه عصمت اينونو . وفي نيسان ١٩٣٩ اضطربت الحالة الدولية من جراء غزو ايطاليا لاسبانيا ، فلم تتردد تركيا في محالفة الانكليز بعقد ميثاق للمساعدة المتبادلة « في حالة نشوب نزاع مسلح في حوض البحر المتوسط » ، واصدرت الحكومتان تصريحاً اكدتا فيه ضرورة الحفاظ على الامن في البلقان . وعرض التصريح للمضايق والبحر الاسود فالمح الى رغبة الدولتين في الحؤول دون خضوعها لسيطرة دولة طامعة .

وفي ٢٤ حزيران ١٩٣٩ عقدت فرنسا وتركيا ميثاقاً مماثلاً بعد ان الحق لواء الاسكندرونة بالجمهورية التركية . ورأت انقره ان تبقي على حسن العلاقات بينها وبين روسيا والمانيا وايطاليا ، فاصدرت تصريحاً اعربت فيه عن استعدادها لعقد مواثيق صداقة وعدم اعتداء

مع كل من الدول الثلاث .

اندلعت نيران الحرب في ٣١ آب ١٩٣٩ بعد انقضاء اسبوع واحد على عقد الميثاق الالماني – السوفياتي . وما ان نفضت المانيا وروسيا ايديهما من بولونيا حتى دخلت موسكو في مفاوضات مع انقرة (٢٥ ايلول ١٩٣٩) لعقد ميثاق بين الدولتين . وقد تقدم الروس بمطالب بشأن المضايق اعتبرها الاتراك مستحيلة التحقيق ، فاخفقت المفاوضات نهائياً في ١٨ تشرين الاول من العام نفسه . وفي اليوم التالي عقدت تركيا وفرنسا وبريطانيا العظمى معاهدت تحالف مدتها خمسة عشر عاماً . فاغضب العمل التركي الاوساط الالمانية وراحت الصحف تهدد تركيا بمصير شبيه بمصير بولونيا . اما الصحف الروسية فقد وصفت الحلف بانه لغم جديد في « صرح اوروبا التواقة الى الهدوء . ولكن المطامع الاستعمارية تشيع فيها الاضطراب . »

الا ان هذه الحملات لم تمنع المجلس الوطني التركي من ابرام المعاهدة الثلاثية (٨ تشرين الثاني ١٩٣٩) .

وفي ١٠ حزيران ١٩٤٠ دخلت ايطاليا الحرب ضد الحلفاء . وتوقع العالم نزول تركيا الى حلبة الصراع مظاهرة حليفتها فرنسا وانكلترا . ولكنها لم تفعل ، واعلنت في السادس والعشرين من حزيران انها دولة غير محاربة . واستمرت في موقفها هذا حتى بعد ان اجتاحت القوات الايطالية اليونان في ٢٨ تشرين الاول من العام نفسه . وما وافى تشرين الثاني حتى شرع الاتراك في التأهب لحرب دفاعية . وفي الاسبوع الثالث من الشهر نفسه اعلنت حالة الطوارىء في تركيا الاوروبية ومنطقة المضايق . وفي كانون الثاني ١٩٤١ احتشد

الجيش التركي في تراقيا ، وبدأت المباحثات الدبلوماسية والعسكرية بين الانكليز واركان الدولة التركية .

وفي اول اذار انضمت بلغاريا الى المحور وسمحت للقوات الالمانية بالمرور في اراضيها لتحتشد على الحدود التركية – اليونانية . وسارع هتلر الى تطمين عصمت اينونو فبعث اليه برسالة شخصية مؤكداً احترامه لسيادة تركيا واستقلالها . وفي الوقت نفسه تبادلت موسكو وانقره مذكرات اكدت فيها كلتاهما تفهمها للموقف وحيادها التام في حال اضطرار جارتها لدخول الحرب دفاعاً عن سلامة اراضيها .

في السادس من نيسان ١٩٤١ اجتاح الجيش الالماني يوغوسلافيا واليونان . وبعد ان تم احتلالها في حزيران من العام نفسه استطاع فون بابن سفير الريخ في انقره ان يقنع تركيا بعقد معاهدة صداقة مع المانيا تنطوي على تعهد متبادل باحترام سيادة البلدين وكيانهما . وفي ٢٢ حزيران تحولت المانيا شطر روسيا السوفياتية فاعلنت تركيا حيادها . ولم تبدل موقفها بعد ان وقعت روسيا وانكلترا على اتفاق « العمل المشترك » ضد المانيا وحلفائها في اوروبا (١٠ تموز ١٩٤١) . وفي العاشر من آب اعلنت روسيا وانكلترا عن استعدادهما لمساعدة تركيا اذا استهدفت لاعتداء ما ، واكدتا انهما لاتنويان التقدم بمطالب تتعلق بالمضايق ولا تفكران في استخدام اراضي البلاد التركية وبحارها وجوها في اغراضهما الحربية .

وفي هذه الاثناء كانت المبادلات التجارية ناشطة بين تركيا والمحاربين . واتفق لها ان اجازت مرور سفن حربية محورية عبر المضايق (وقد اعترفت انقرة بذلك بعد انتهاء الحرب) . ففي حزيران

١٩٤١ عبر البوسفور والدردنيل ناقلة الزيت الايطالية « تافيزيو » على انها سفينة تجارية. وفي تموز من العام نفسه عبرهما الزورق الالماني « سيفلك » ، الا انه لم يكن مسلحاً. وحاولت ناقلة الزيت « تافيزيو » عبور المضايق مرة اخرى في التاسع من آب ١٩٤١ فرفض الاتراك السماح لها بالمرور وسجل لهم الروس هذا الرفض.

وفي ٤ تشرين الثاني ١٩٤٢ اعلن الالمان ان ١٤٠ الف طن من السفن المساعدة تنوي عبر المضايق ، فكان جواب انقره انها لن تسمح لهذه السفن بالمرور ، وستمنعها من ذلك بالقوة المسلحة اذا حاولت خرق حياد تركيا. وكان ان تراجعت المانيا. ولم يسجل خلال تشرين الثاني وكانون الاول مرور سفن محورية عبر البوسفور والدردنيل. ولم يعبرهما خلال العام ١٩٤٣ سوى عشر سفن حمولتها مجتمعة عشرون الف طن.

وكانت تركيا قد عقدت مع المانيا في ٢١ كانون الاول ١٩٤٢ اتفاقاً تجارياً جديداً (مكملاً لاتفاقي تشرين الاول ١٩٤١ وحزيران ١٩٤٢) وقبل وقتئذ ان انقره اضطرت لمجاراة برلين لان فون بابن السفير الالماني صارح اركان الحكومة التركية بان الهر هتلر يعتبر تهربهم من عقد الاتفاق التجاري عملاً عدائياً موجهاً ضد الريخ الثالث. الا ان زيارة ونستن تشرشل ادنه في ٣١ كانون الثاني ١٩٤٣ ما عتمت ان شددت عزائم الاتراك. وفي كانون الاول من العام نفسه شخص عصمت اينونو الى القاهرة ليجتمع فيها بالرئيسين روزفلت وتشرشل وكان يرافقه فينوغرادوف سفير الاتحاد السوفياتي في انقره.

وفي ربيع ١٩٤٤ تذبذبت السياسة التركية مجدداً ، واحتج

الانكليز والاميركيون على تزايد كميات « الكروم » المصدرة الى المانيا الهتلرية ، فسويت هذه المسألة في ٢١ نيسان . وفي حزيران ١٩٤٤ احتج الحلفاء الغربيون على السماح لثماني سفن المانية مساعدة من طراز « ايس » وخمس سفن من طراز « غريغ » بعبر المضايق . وهبت الصحف السوفياتية تطالب بوضع البوسفور والدردنيل تحت اشراف دولي او بجعل رقابتها وحمايتها منوطتين بدولة يمكنها اداء هذه المهمة على الوجه الاكمل . وكان المستر ايدن وزير الخارجية في الحكومة البريطانية قد حدد يوم ١٥ حزيران لالقاء بيان في مجلس العموم عن هذه « المخالفة » التركية . وفي اليوم نفسه استقال « مينمنغلو » وزير الخارجية التركية وصرح خلفه بان تركيا لن تقدم بعد الآن على عمل مضاد لمصالح الحلفاء .

وقد استطاع الحلفاء حمل انقره على قطع العلاقات مع المانيا (ليل ٢ – ٣ آب ١٩٤٤) واحتاط الاتراك لكل طارىء قبل اعلانهم هذا القرار ، فاستدعوا سفنهم من بلغاريا ورومانيا ، واخضعوا بلادهم لنظام اطفاء الانوار ، واتخذوا التدابير اللازمة لاجلاء السكان عن المدن الكبيرة .

لم يثر العمل التركي رد فعل من جانب المانيا المنهوكة القوى . وفي ١٣ كانون الثاني ١٩٤٥ سمحت تركيا ، بناء على طلب الحلفاء الغربيين ، لبضع سفن تجارية بعبر المضايق الى البحر الاسود . وكانت مشحونة اعتدة ومواد غذائية للاتحاد السوفياتي . وفي اوائل شباط انعقد مؤتمر « يالطا » وقبل ان روزفلت وتشرشل وافقا مبدئياً على اقتراح لستالين باعادة النظر في عهدة مونترو .

وفي ٢٢ شباط قرر المجلس الوطني التركي ، بناء على مذكرة تلقتها انقره من انكلترا ، اعلان الحرب على المانيا واليابان اعتباراً من اول آذار . ولكن هذا القرار لم يقترن باي تدبير عملي .

مسألة المضايق في الوقت الحاضر

ما ان وضعت الحرب العالمية الثانية اوزارها حتى اثارت روسيا السوفياتية مسألة المضايق . وقد مهدت لهذا العمل بنقضها معاهدة الصداقة والحياد الروسية – التركية (عقدت هذه المعاهدة في باريس سنة ١٩٤٥ لمدة ثلاث سنوات ومددت سنة ١٩٢٩ ثلاث سنوات. وفي العام ١٩٣٥ جعلت لعشر سنين) . فقوبل العمل السوفياتي في انقره برباطة جاش ، وصرح حسن سقا وزير الخارجية التركية بان انقره مستعدة لدرس المقترحات التي ترى موسكو ان تتقدم بها . ولم ينتظر الوزير وصول هذه المقترحات ، فصرح للاقطاب الاربعة بان تركيا توافق على تعديل عهدة مونترو .

وفي ٢٢ حزيران ١٩٤٥ ابلغ فينوغرادوف ، سفير السوفيات في انقره ، الحكومة التركية ان حكومته مستعدة لان تعقد معها معاهدة جديدة اذا وافقت تركيا :

١ – على ضم ولايتي قارص واردهان ومنطقة اروين الى ارمينيا السوفياتية .

٢ – على اشراك روسيا في الاشراف على المضايق باعطائها قواعد على البوسفور والدردنيل .

٣ - على اعادة النظر في عهدة مونترو .

٤ - على تعديل الحدود التركية في القسم الاوروبي .

٥ - على استبدال الدستور التركي الحالي من دستور اكثر ديموقراطية .

رفضت الحكومة التركية هذه الشروط وقام حسن سقا وزير الخارجية بزيارة للندن في العاشر من تموز حيث جرت له مباحثات مع المستر انطوني ايدن وسلم اليه مذكرة تؤكد فيها الحكومة التركية انها لن تمنح دولة من الدول قواعد على الدردنيل والبوسفور ، وانهـا مستعدة لجعل المرور حراً في المضايق تحت اشراف دولي ، مشترطة ان لا تمس حرية الملاحة بسيادتها وسلامتها وان توافق عليها الدول التسع الموقعة على عهدة مونترو .

وهكذا اوضحت تركيا انها لا تنوي الدخول مع روسيا السوفياتية في مفاوضات مباشرة لعقد اتفاق ثنائي بشأن المضايق .

وفي تموز وآب ١٩٤٥ انعقد مؤتمر «بوتسدام» فطلب الروس اعادة النظر في عهدة مونترو لان احكامها لم تبق متلائمة ومقتضيات العصر . وقد وافق الاميركيون والانكليز على ضرورة تعديل العهدة على ان تتصل كل دولة من الدول ذات العلاقة بالحكومة التركية مباشرة .

ومن هنا كان تشبث الروس بوجوب عقد اتفاق ثنائي مع الاتراك . ولكن الانكلوسكسون ، مع تسليمهم بحق موسكو في مفاوضة انقره ، يرون ان اعادة النظر في عهدة مونترو لا تجوز الا في مؤتمر دولي يضم الدول ذات العلاقة . وقد كان من جراء

اشتراك الولايات المتحدة في اصدار تصريح « بوتسدام » ان اصبح الاميركيون طرفاً جديداً في مسألة المضايق لانهم لم يوقعوا على عهدة مونترو .

وفي اوائل تشرين الثاني اتهمت مجلة « الاوقات الجديدة » السوفياتية تركيا بمساعدة دول المحور في الحرب العالمية الثانية . وبعد ثلاثة اسابيع اعلنت حكومة واشنطن عن استعدادها للمساهمة في اعادة النظر في عهدة مونترو ، وما لبثت ان تقدمت بمقترحات معينة ظفرت بتأييد بريطانيا العظمى (٢١ تشرين الثاني ١٩٤٥) . وكان اجل المعاهدة الروسية – التركية قد انتهى في السابع من تشرين الثاني ، فنشطت الدعاية السوفياتية للعمل ضد تركيا والنظام القائم فيها . وفي ١٤ منه بدأت الحركة الانفصالية في اذربيجان ورافقتها اشاعات مقلقة عن اتجاه الزحف الروسي ، فقيل ان الحمر يتقدمون بسرعة شطر طهران والحدود التركية .

وفي ٢ كانون الاول ١٩٤٥ صرح كبير احبار الارمن بان ارمينيا السوفياتية تطالب بضم قارص واردهان واريفان اليها . وبعد يومين اثنين تظاهر الطلبة في استمبول وحطموا المكاتب التي تعرض مؤلفات وصحفاً روسية ، وهاجموا الصحف الموالية للاتحاد السوفياتي . فاحتجت موسكو على هذه المظاهرات « الفاسستية » ولم تقتنع بما تضمنته المذكرة الجوابة التركية من ايضاحات .

وفي ١١ كانون الاول صرح رئيس الحكومة التركية بان انقره تتبنى المقترحات الاميركية بشأن المضايق . وفي ١٤ منه نشرت الصحف السوفياتية مقالاً لبعض العلماء الجيورجيين يطالبون فيه بضم منطقة

« لازيستان » الشرقية بما فيها مدينة طرابزون . فرد رئيس الحكومة التركية في ٢٠ منه بتصريح جاء فيه قوله :

« نحن لا نريد شيئاً من جيراننا ولسنا مستعدين للتنازل عن شبر واحد من اراضينا . »

وفي ربيع ١٩٤٦ زارت استمبول الدارعة الاميركية « ميسوري » وعدد من الوحدات الانكليزية . وكان الغرض الرسمي من زيارة « ميسوري » نقل رفات سفير تركيا في الولايات المتحدة . وقد اثارت هذه البادرة لغطاً في المحافل السياسية وعدها المراقبون دليلًا على اهتمام اميركا المتزايد في شؤون تركيا والمضايق .

واعقب هذا الحادث الانتخابات البلدية فالانتخابات النيابية في الجمهورية التركية . وقد اسفرت عن فوز حزب الحكومة باكثرية ساحقة . ولكن الصحف السوفياتية اكدت ان الانتخاب لم تكن حراً ونعتت حزب الشعب التركي بانه حزب رجعي يعطف على الفاشستية ويحارب الديمقراطية .

وفي ٨ آب ١٩٤٦ بعثت موسكو بمذكرة الى انقره تتهمها بالسماح للسفن المحورية بعبر المضايق في الحرب ، وتبلغها في الوقت نفسه انها تقترح التعديلات التالية لاتفاق المضايق (عهدة مونترو) :

١ – تفتح المضايق في وجه السفن التجارية اياً كانت الدول التي تنتمي اليها هذه السفن .

٢ – تفتح المضايق في الحرب والسلم على السواء في وجه السفن الحربية التابعة لدول البحر الاسود .

٣ – لا يجوز فتح المضايق في وجه السفن الحربية التابعة لدول

ليست واقعة على البحر الاسود الا في حالات استثنائية منصوص عليها .

٤ - ان وضع نظام المضايق وتحديد جهة المرور فيها يعودان الى تركيا وسائر دول البحر الاسود .

٥ - ان تركيا والاتحاد السوفياتي هما الدولتان القادرتان على تأمين حرية الملاحة التجارية والحفاظ على سلامة المضايق . واليهما يعود تنظيم الدفاع عن البوسفور والدردنيل بوسائلها الخاصة كما يعود اليهما منع الدول الاخرى من استخدام المضايق في اغراض تلحق اذى بدول البحر الاسود .

وما اذيع خبر هذه المذكر حتى اعلنت الحكومة الفرنسية في ١٤ آب انها ترى ، بصفتها احدى الدول الموقعة على عهدة مونترو ، ان تعديل هذه العهدة لا يمكن ان يتم في مفاوضات ثنائية وانه يجب دعوة الدول الموقعة عهدة ١٩٣٦ - باستثناء الدول المعادية - الى مؤتمر يتولى اعادة النظر في العهدة ، وتحضره الولايات المتحدة الاميركية .

واوضحت الحكومة الاميركية وجهة نظرها في ٩ آب ، بتصريح جاء فيه ان واشنطن متفقة وموسكو حول النقاط الثلاث الاولى من المقترحات السوفياتية . ولكنها لاحظت ان المقترح الروسي الرابع يريد ان تنفرد دول البحر الاسود بوضع نظام جديد للمضايق ، وهو ما لا يسع الحكومة الاميركية الموافقة عليه بوجه من الوجوه .

اما المقترح الروسي الخامس الذي يجعل الدفاع عن المضايق منوطاً بتركيا والاتحاد السوفياتي فتعتبره واشنطن تجاوزاً على سيادة

الجمهورية التركية التي يجب ان يعود امر الدفاع اليها وحدها . مع العلم بانها تستطيع اللجوء الى مجلس الامن اذا هدد معتد سلامة المضايق .

وذكر التصريح الاميركي ان ثمة علاقة بين نظام المضايق وبين شرعة الامم المتحدة ، وان تعديله يجب ان يأتي منسجماً مع احكام هذه الشرعة .

وفي ٢١ آب اصدرت الحكومة البريطانية تصريحاً لا يختلف من التصريح الاميركي الا بمبناه . وفي اليوم التالي اذيع الرد التركي على المذكرة السوفياتية . وقد استهلته انقره ببيان اهمية المضايق من الناحية الدولية بالنسبة الى وضع تركيا الجغرافي . ثم ردت التهم التي ساقتها موسكو ضدها (السماح للسفن المحورية بعبر المضايق) وقالت انها مستعدة لاقامة الدليل على انها عرفت في الحرب ان تحرس البوسفور والدردنيل وتحول دون خرق المحاربين لاحكام عهدة مونترو .

وانتقل الرد التركي الى المقترحات السوفياتية فقال في صدد المقترحات الثلاثة الاول ان تركيا حريصة على التوفيق بين مبدأ حرية المرور وبين حقوقها في السيادة وفي تأمين سلامة اراضيها . ولاحظ الرد ان المقترح الرابع يتجاهل مصالح الدول غير الواقعة على البحر الاسود . اما المقترح الخامس فقد وصفه الرد بانه « يتعارض معارضة صارخة مع السيادة التركية وينتقص من حقوقها كدولة يمكنها الحفاظ على كيانها » . وقد فتحت انقره ردها بدعوة موسكو الى احترام مبادىء الامم المتحدة ، والى الاعتماد في تأمين سلامة روسيا على اقامة علاقات ودية مع تركيا الجارة القوية

بدلاً من السعي الى احراز مركز استراتيجي ممتاز في المضايق .

وفي ٢٤ ايلول ارسلت موسكو الى الحكومة التركية مذكرة جديدة تكرر فيها الاتهامات السابقة ، وتؤكد مرة اخرى ان نظام المضايق يعني دول البحر الاسود دون سواها لانه بحر مقفل ، وليس ثمة وجه للشبه بين وضع المضايق التركية واوضاع الممرات البحرية الاخرى كقناة السويس وقناة بناما ومضيق جبل طارق .

واشارت المذكرة الى رفض انقره المقترحات السوفياتية ، ولاسيما المقترحين الرابع والخامس ، وقالت ان هذا الرفض لا يتفق وزعم الاتراك انهم يرغبون في اقامة علاقات ودية مع جيرانهم .

وبعد ان تحدثت المذكرة مطولاً عن اهمية البوسفور والدردنيل بالنسبة الى دول البحر الاسود عموماً وروسيا على الاخص ، قالت ان الدعوة الى مؤتمر دولي يتولى اعادة النظر في نظام المضايق يجب ان تسبقها محادثات بشأن هذه القضية بين تركيا وروسيا السوفياتية .

وقبل ان ترد انقره على هذه المذكرة سلم السفير الاميركي للكرملين (٩ تشرين الاول) مذكرة من حكومته تؤكد فيها وجهة النظر التي بسطتها في المذكرة السابقة ، وتشير الى ان المفاوضات المباشرة بين روسيا وتركيا لا يمكن ان تسفر عن اكثر من توضيح وجهات النظر لان البت بنظام المضايق انما يعود الى الدول الموقعة على عهدة مونترو مضافاً اليها الولايات المتحدة الاميركية .

وبعد يومين وجهت لندن الى انقره وموسكو مذكرة بالمعنى نفسه . وفي ١٨ تشرين الاول اذيع الرد التركي على المذكرة الروسية الثانية وفيه تدافع انقره عن موقفها في الحرب وتقول انها

لا ترى فائدة من الدخول مع موسكو في مباحثات بعد ان اوضحت كلتاهما موقفها واتضح ان روسيا ترغب في ان يكون لها مركز ممتاز في المضايق ، وهي رغبة تتعارض مع سيادة الدولة التركية .

الا ان موسكو لم تتراجع فابلغت انكلترا في ١٤ تشرين الثاني ١٩٤٦ انها ترغب في مفاوضة تركيا على امل الوصول الى اتفاق بشأن المضايق . ومتى حصل الاتفاق تعرضه الدولتان على المؤتمر الذي يدعى لوضع نظام المضايق .

هذه هي المراحل التي مرت بها قضية المضايق التركية حتى ١٤ تشرين الثاني من العام المنصرم . وسواء أعقدت تركيا وروسيا اتفاقاً مبدئياً ام لم تعقدا ، فان مهمة المؤتمر الدولي ستكون شاقة لانه سيجد نفسه امام :

١ — روسيا السوفياتية التي صرفت النظر عن مطامح القياصرة ولكنها ترغب في تأمين سلامتها وسلامة سائر دول البحر الاسود ، وتقول بجعل البحر الاسود بحراً مقفلاً ، وتطالب باشراكها في الدفاع عن المضايق ، مفتاح البحر المذكور .

٢ — تركيا التي تؤيد وجهة نظر دول الغرب القائلة ان البحر الاسود بحر حر ، وان حماية المضايق يجب ان تناط بتركيا لانها الدولة ذات السيادة عليها .

اي انه يجب على المؤتمر ان يوفق بين [illegible]ية الملاحة وبين حق دول البحر الاسود بصون كيانها دون ان يترتب على تأمين هذا الحق وتلك الحرية مساس بالسيادة التركية .

ت
كز
ة .
ثاني
ـاق
ؤتمر

حتى
وسيا
شاقة

اصرة
ـود ،
لدفاع

البحر
لانها

، حق
هـذا



سلسلة رواية وادب وتاريخ

تصدرها دار المكشوف مرة كل ثلاثة اشهر

تطالع فيها الطرف قصص الحب واروع اخبار الادب والتاريخ

صدر منها :

١ – ايلوييز وابيلار

يصدر تباعا :

– بودلير في حياته الغرامية

– ميسالين ، الامبراطورة المتهتكة

– ديك الجن ، الحب المفترس

– ادغار بو والنساء

– غوتي في شيخوخته الخضراء

•

ثمن النسخة ١٥٠ قرشاً لبنانياً .

متعهد التوزيع : شركة فرج الله وحتي

تطلب في مصر من مكتب الكشاف للنشر ٢٧ ، شارع الملكة فريده – القاهرة

وفي العراق من المكتبة العصرية – بغداد .

الثمن ٥٠ قرشاً لبنانياً